

## - 8 -

## العالم فيما وراء حدودنا

إندونيسيا بلد مكون من جزر - أكثر من سبعة عشر ألف جزيرة، تنتشر على طول خط الاستواء بين المحيطين الهندي والهادي، وأستراليا وبحر الصين الجنوبي. معظم الإندونيسيين من أصول ملاوية ويعيشون على أكبر الجزر: جاوا وسومطرة وكاليمنتان وبالي. أما الجزر الواقعة في أقصى الشرق مثل امبون والجزء الإندونيسي من غينيا الجديدة، فيتحد سكانها، بدرجات متفاوتة، من أصول ميلانيزية. المناخ السائد في إندونيسيا مداري، وغاباتها المطرية كانت تحتشد ذات يوم بالأنواع الحيوانية الفريدة والنادرة مثل قرود اورانغوتان ونمور سومطرة. أما اليوم فتحسر هذه الغابات وتتقلص بسرعة نتيجة قطع الأخشاب والتنقيب عن المعادن وزراعة الرز والشاي والبن والنخيل (الذي ينتج الزيت). وبعد أن حرمت قرود اورانغوتان من موائلها الطبيعي أصبحت من الأنواع المهددة بالانقراض؛ في حين لم يتبق في الغابة سوى بضع مئات من نمور سومطرة.

تحتل إندونيسيا بعدد سكانها البالغ 240 مليون نسمة المرتبة الرابعة في العالم بعد الصين والهند والولايات المتحدة. هنالك أكثر من سبعمئة مجموعة اثنية تقيم ضمن حدودها، وأكثر من 742 لغة تستخدم فيها. تعتق نسبة 90% من الإندونيسيين الإسلام، وهذا يجعل إندونيسيا أكبر أمة إسلامية. وهي العضو الآسيوي الوحيد في منظمة أوبك، مع أنها تستورد الآن النفط الخام نتيجة البنية التحتية العتيقة والمخزون المستنزف والاستهلاك المحلي المرتفع. اللغة الرسمية هي البهاسا الإندونيسية، والعاصمة جاكرتا، والعملة الوطنية الروبية.

معظم الأمريكيين لا يستطيعون تحديد موقع إندونيسيا على الخريطة!

هذه الحقيقة تحير وتدهش الإندونيسيين، لأن مصير دولتهم خلال السنوات الستين الماضية ارتبط ارتباطا مباشرا بالسياسة الخارجية الأمريكية. تعاقب على

حكم إندونيسيا عدد من السلاطين وملوك الممالك المتشظية خلال معظم الحقب التاريخية، وأصبح الأرخبيل مستعمرة هولندية - جزر الهند الشرقية - في القرن السابع عشر، وبقيت على تلك الحال أكثر من ثلاثة قرون. لكن قبيل الحرب العالمية الثانية، غدت احتياطات النفط الوفيرة في جزر الهند الشرقية الهولندية هدفا رئيسا للتوسع الياباني؛ فبعد ربط مصير اليابان بقوى المحور ومواجهة خطر النفط الذي فرضته الولايات المتحدة، احتاجت إلى الوقود لتشغيل صناعتها العسكرية. وبعد الهجوم على بيرل هاربر، تحركت اليابان بسرعة للاستيلاء على المستعمرة الهولندية، وظلت تحتلها طيلة الحرب.

مع استسلام اليابان عام 1945، أعلنت الحركة الوطنية الإندونيسية التي تكونت حديثا استقلال البلاد. أما الهولنديون فكان لهم رأي آخر، وحاولوا استعادة السيطرة على مستعمرتهم السابقة. فاندلعت أربع حروب. في نهاية المطاف، أذعن الهولنديون للضغط الدولي المتعاظم (أقلق الولايات المتحدة انتشار الشيوعية تحت راية مناهضة الاستعمار، وهددت هولندا بقطع تمويلات خطة مارشال) واعترفوا بسيادة إندونيسيا واستقلالها. أما زعيم حركة الاستقلال، سوكارنو، الذي تمتع بشخصية كاريزمية وحماسية أسرة، فقد أصبح أول رئيس لإندونيسيا.

تبين أن سوكارنو يمثل إحباطا شديدا لواشنطن. فإلى جانب نهرو وجمال عبد الناصر، ساعد في تأسيس حركة عدم الانحياز، التي سعت عبرها الدول المتحررة حديثا من نير الحكم الاستعماري إلى اتخاذ سبيل مستقل عن الغرب والكتلة السوفييتية. تعاظم حجم ونفوذ الحزب الشيوعي الإندونيسي مع أنه لم يشارك في الحكم رسميا. سوكارنو نفسه رفع درجة العداء للغرب في خطابه، وأمم الصناعات الرئيسية، ورفض المعونات الأمريكية، ووثق الروابط مع الاتحاد السوفييتي والصين. مع محاصرة القوات الأمريكية في المستنقع الفيتنامي، ونظرية «الدومينو» التي ما زالت تمثل ركنا مركزيا في السياسة الخارجية الأمريكية، بدأت وكالة المخابرات المركزية تقدم الدعم السري لمختلف فصائل المتمردين داخل إندونيسيا، وأنشأت صلات وثيقة مع الضباط الإندونيسيين بعد أن تدرب العديد منهم في الولايات المتحدة. في عام

1965، تحرك الجيش بقيادة الجنرال سوهارتو ضد سوكارنو، وبدأ بعد إعلان حالة الطوارئ حملة تطهير واسعة ضد الشيوعيين والمتعاطفين معهم. ووفقا للتقديرات، قتل عدد يتراوح بين المليون ونصف المليون شخص خلال الحملة، وسجن أكثر من 750 ألفا آخرين أو أجبروا على الرحيل إلى المنافي.

في عام 1967، بعد سنتين من بدء عملية التطهير (في السنة التي اعتلى فيها سوهارتو سدة الرئاسة) وصلت مع والدتي إلى جاكرتا، نتيجة زواجها (الثاني) من طالب إندونيسي التقى به في جامعة هاواي. كنت في السادسة آنذاك، وكانت أمي في الرابعة والعشرين. في السنوات اللاحقة، كانت تصر على أنها لو عرفت مقدما بما سيحدث في الشهور التالية لما سافرنا إلى هناك. لكنها لم تعرف - فالقصة الكاملة للانقلاب العسكري وحملة التطهير لم تظهر بسرعة في الصحف الأمريكية. ولم يتحدث الإندونيسيون عنها أيضا. أما عمي (زوج أمي)، الذي ألغيت تأشيرة إقامته وهو في هاواي وجند في الجيش الإندونيسي قبل بضعة شهور من وصولنا، فقد رفض الحديث عن السياسة مع أمي، ونصحها بأن من الأفضل لبعض الأمور أن ننساها.

وفي الحقيقة فإن نسيان الماضي أمر سهل في إندونيسيا. كانت جاكرتا ما تزال مدينة راكدة ومنعزلة في تلك الأيام، حيث لا يوجد سوى قلة من الأبنية التي يزيد ارتفاعها عن أربعة أو خمسة طوابق، وعدد الدراجات ذات الثلاث عجلات يفوق عدد السيارات، ومركز المدينة والأحياء الراقية فيها - بأبنيتها البديعة التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية ومروجها الخضراء المنسقة - سرعان ما أفسحت المجال لتجمعات من القرى الصغيرة بطرقها غير المعبدة ومجاريها المفتوحة وأسواقها المغبرة، وأحياء الفقير التي صنعت مساكنها من الطين والآجر والأواح الخشب والحديد المضلع، وامتدت بسرعة إلى ضفاف الأنهار العكرة المياه، حيث تغتسل العائلات وتغسل الثياب مثل الحجاج في نهر الغانج.

لم تكن عائلتنا ميسورة الحال في تلك الأيام؛ فالجيش الإندونيسي لا يدفع رواتب جيدة للضباط من رتبة ملازم. عشنا في منزل متواضع في ضواحي المدينة، دون جهاز تكييف، ولا ثلاجة، ولا مرحاض حديث. لم نكن نملك سيارة - كان عمي يركب دراجة

نارية، في حين تركب أُمي الحافلات العامة كل صباح للذهاب إلى السفارة الأمريكية، حيث عملت مدرسة للغة الإنكليزية. ودون مال كاف للانتساب إلى المدرسة الدولية التي تضم معظم الأطفال الأجانب، التحقت بمدارس إندونيسية محلية وسرت في الشوارع مع أطفال المزارعين والخدم والخياطين والموظفين.

لم أهتم بذلك كله، فقد كنت صبيا لم أتجاوز السابعة أو الثامنة. بل أتذكر تلك الأيام بوصفها سعيدة ومرحة ومفرحة، وملأى بالمغامرة والغموض - مطاردة الدجاج والهروب من جواميس الماء في النهار، والدمى وحكايات الأشباح في الليل، والباعة المتجولون يحضرون حلوى لذيذة إلى بيتنا. بطريقة ما، شعرت بأن حائنا لا بأس بها مقارنة بجيراننا - فخلافا للكثيرين، لدينا دوما ما يكفي من طعام.

وأكثر من ذلك ربما، كما فهمت حتى في ذلك العمر المبكر، فإن مكانة أسرتي لا تحدها ثروتنا فقط بل صلاتنا بالغرب. كانت والدتي تغضب من مواقف الأمريكيين تجاه الإندونيسيين، وتعاليمهم عليهم، وعدم رغبتهم في تعلم أي شيء عن البلد الذي يستضيفهم - لكن بسبب معدلات الصرف، أسعدها أن تقبض راتبها بالدولار بدلا عن الروبية كما يفعل زملاؤها الإندونيسيون الموظفون في السفارة. كنا نعيش مثل الإندونيسيين - لكن كثيرا ما كانت أُمي تأخذني إلى النادي الأمريكي، حيث أقفز في المسبح وأشاهد أفلام الكرتون وأرشف الكوكاكولا، فأشعر بالرضى والسعادة. في بعض الأحيان، حين يزورني في البيت أصدقائي الإندونيسيون، كنت أعرض عليهم ألبومات الصور، لديزني لاند، ومبنى امبايرستيت، التي ترسلها إلي جدتي؛ وفي أحيان أخرى، نتصفح كتيب سيرز روبك ونعجب بالكنوز التي يعرضها. عرفت أن ذلك كله جزء من ميراثي، ميراث يجعلني مختلفا، فأنا ووالدتي مواطنان أمريكيان، نستفيد من قوة الولايات المتحدة، ونشعر بالأمان والأمن تحت مظلة حمايتها.

يصعب تجاهل مدى وحجم تلك القوة. فالقوات الأمريكية كانت تجري مناورات مشتركة مع الجيش الإندونيسي وتدريب ضباطه. والرئيس سوهارتو لجأ إلى كادر من الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين لتصميم ووضع خطة تنمية وتطوير إندونيسيا، اعتمادا على مبادئ السوق الحر والاستثمار الأجنبي. ومستشارو التنمية الأمريكيون

يقدمون خدماتهم للوزارات الحكومية، ويساعدون على إدارة المعونات الخارجية الهائلة التي تتدفق من وكالة التنمية الدولية الأمريكية والبنك الدولي. ومع أن الفساد منتشر ومستشر على كل مستوى من مستويات الحكومة - حتى أقل معاملته مع شرطي أو بيروقراطي تحتاج إلى رشوة، وكل سلعة أو منتج يدخل أو يخرج من البلاد، من النفط إلى القمح إلى السيارات، يمر عبر الشركات التي يهيمن عليها الرئيس أو أسرته أو أعضاء الطغمة الحاكمة - بقي ما يكفي من ثروة النفط والمساعدات الخارجية ليصرف على المدارس والطرق وغيرها من البنى التحتية، بحيث شهد سكان إندونيسيا مستويات معيشتهم ترتفع ارتفاعا دراميا؛ فبين عامي 1967 - 1997، ارتفع دخل الفرد من خمسين دولار إلى 4600 في السنة. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، أصبحت إندونيسيا نموذجا للاستقرار ومصدرا موثوقا للمواد الخام ومستوردا دائما للبضائع الغربية، وحليفا مخلصا وحصنا منيعا ضد الشيوعية.

سأبقى في إندونيسيا مدة كافية لأشهد بعض هذا الازدهار الجديد على أرض الواقع. فبعد أن ترك عمي الجيش بدأ العمل في شركة نفط أمريكية. انتقلنا إلى منزل أكبر وحصلنا على سيارة مع سائق، وثلاجة، وجهاز تلفزيون. لكن بحلول عام 1971، أرسلتني أمي - بسبب قلقها على تعليمي، وربما توقعت تقاوم خلافها مع زوجها - لأعيش مع جدي وجدتي في هاواي. بعد سنة، انضمت هي وشقيقتي إلينا. لكن روابط والدتي مع إندونيسيا لم تضعف أبدا؛ فقد ظلت تسافر إلى هناك طوال السنوات العشرين التالية، حيث عملت مع وكالات دولية مدة ستة أو اثني عشر شهرا في كل مرة كمتخصصة في قضايا التنمية، وتصميم البرامج لمساعدة النساء القرويات على البدء بمشروعات تجارية خاصة بهن أو نقل منتجاتهن إلى السوق. لكن خلال سنوات المراهقة لم أزر إندونيسيا سوى ثلاث أو أربع مرات مدة قصيرة، وتحولت حياتي واهتمامي بالتدرج إلى وجهة أخرى.

إذن، ما أعرفه عن تاريخ إندونيسيا اللاحق، أتى غالبا من الكتب والصحف والقصص التي روتها والدتي. لقد ظل اقتصاد إندونيسيا طوال خمسة وعشرين عاما ينمو وإن بشكل غير منتظم. وأصبحت جاكرتا حاضرة تضم تسعة ملايين

نسمة، وتحتشد فيها ناطحات السحاب وأكواخ الفقر، ويملؤها الضباب والدخان وتعاني زحمة سير كابوسية. غادر الرجال والنساء قراهم في الأرياف لينضموا إلى صفوف العمال الأجورين في منشآت التصنيع التي بناها الاستثمار الأجنبي. حيث تنتج الأحذية الرياضية لشركة «نايكي» والقمصان لشركة «غاب» وغدت بالي منتجعا راقيا لممارسي رياضة ركوب الأمواج ونجوم الموسيقى والغناء، وانتشرت فنادق الخمس نجوم، ومطاعم كنتاكي، والاتصالات بالإنترنت في كل مكان. وبحلول أوائل التسعينيات، أصبحت إندونيسيا «نمرا آسيويا»، وذاعت قصة نجاحها في العصر المعولم.

حتى أسوأ جوانب الحياة الإندونيسية - سياستها وسجلها في مجال حقوق الإنسان - شهدت علامات التحسن. وفيما يتعلق بالوحشية والقمع، لم يصل نظام سوهارتو في حقبة ما بعد عام 1967 إلى تلك المستويات التي شهدها العراق تحت حكم صدام حسين؛ وبسبب أسلوب الرئيس الإندونيسي الخفيف الوطأة والهادئ النبرة، لم يجلب الانتباه كما فعل الحكام الديكتاتوريون الأقوياء من أمثال بينوشيه وشاه إيران. لكن وفقا لجميع المقاييس، كان نظام سوهارتو قمعيا وقاسيا. فقد شاعت عمليات اعتقال وتعذيب المعارضين والمنشقين، ولم يكن للصحافة الحرة وجود، والانتخابات التي أجريت افتقدت النزاهة وكانت شكلية. وحين ظهرت الحركات الانفصالية الاثنية المرتكز، في مناطق مثل آتشيه، لم يكتف الجيش باستهداف رجال حرب العصابات فقط بل سارع إلى إنزال العقاب الجماعي بالمدنيين أيضا - من قتل واغتصاب وإحراق قرى. حدث ذلك كله طوال السبعينيات والثمانينيات بمعرفة، إن لم نقل بالموافقة السافرة للإدارات الأمريكية.

لكن بحلول نهاية الحرب الباردة، أخذت مواقف واشنطن تتغير. وبدأت وزارة الخارجية بممارسة الضغط على إندونيسيا لكبح جماح انتهاكاتها لحقوق الإنسان. وفي عام 1992، بعد أن ارتكبت الوحدات العسكرية الإندونيسية مذابح وحشية بحق المتظاهرين العزل في ديلي (في تيمور الشرقية)، أوقف الكونغرس المساعدات العسكرية للحكومة الإندونيسية. وبحلول عام 1996، بدأ الإصلاحيون بالخروج إلى

الشوارع، والتحدث علنا عن الفساد المستشري في المناصب العليا، والتجاوزات التي يرتكبها العسكر، والحاجة إلى انتخابات حرة ونزيهة.

وفي عام 1997، تفككت القاعدة وانهارت. حيث اجتاحت الاقتصاد الإندونيسي، الذي يعاني أصلا تآكلا وتراجعا نتيجة عقود من الفساد، موجة بيع العملات والسندات التي عمت مختلف أرجاء آسيا. انخفضت قيمة الروبية بنسبة 85% بخلاف بضعة شهور. وشهدت الشركات الإندونيسية التي اقترضت بالدولار ميزانياتها العمومية تنهار. ولقاء معونة مالية إنقاذية بلغت 43 مليار دولار، أصر صندوق النقد الدولي (الذي تهيمن عليه الدول الغربية) على تطبيق سلسلة من الإجراءات التقشفية (تخفيض الدعم الحكومي، ورفع معدلات الفائدة) أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية مثل الرز والكيروسين بمقدار الضعف تقريبا. وبحلول الوقت الذي انتهت فيه الأزمة، تقلص حجم الاقتصاد الإندونيسي بنسبة 14%. واشتدت أعمال الشغب والمظاهرات إلى حد أجبر سوهارتو على الاستقالة. وفي عام 1998، جرت أول انتخابات حرة في البلاد، حيث تنافس زهاء ثمانية وأربعين حزبا على مقاعد البرلمان، وأدلى ثلاثة وتسعون مليون ناخب بأصواتهم.

على السطح، على الأقل، استطاعت إندونيسيا النجاة من صدمتين اثنتين: الانهيار المالي والدمقرطة. ارتفعت أسعار الأسهم، وجرت الانتخابات الوطنية الثانية دون حوادث تذكر، وهذا أدى إلى الانتقال السلمي للسلطة. فإذا بقي الفساد مستشريًا ومتوطنا، والعسكر قوة كامنة، فهناك عدد كبير من الصحف المستقلة والأحزاب السياسية لتوجيه مشاعر الاستياء والسخط.

من ناحية أخرى، لم تستطع الديمقراطية إعادة البلاد إلى حالة الازدهار. فقد ظل دخل الفرد أقل بنسبة 22% مقارنة بحاله عام 1997. وبدأ أن الفجوة الهائلة دوما بين الأغنياء والفقراء قد اتسعت. إحساس المواطنين الإندونيسيين العاديين بالحرمان تضخمه الإنترنت والقنوات الفضائية، التي تعرض صورا للثراء الخيالي في لندن ونيويورك وهونغ كونغ وباريس بتفاصيل دقيقة. انتشرت الآن المشاعر المناهضة لأمريكا، التي لم يكن لها وجود خلال سنوات حكم سوهارتو، وذلك بفضل اعتقاد

الإندونيسيين أن الأزمة المالية الآسيوية سببها عن سابق قصد وتصميم المضاربون في نيويورك وصندوق النقد الدولي. وفي استطلاع للرأي أجري عام 2003، تبين أن عدد الإندونيسيين المعجبين بن لادن يفوق عدد المؤيدين لجورج بوش.

يؤكد ذلك كله أعمق تغيير ربما حدث في إندونيسيا - تنامي الإسلام الأصولي الجهادي في البلاد. تقليدياً، اعتنق الإندونيسيون نسخة معتدلة ومتسامحة وربما توفيقية جامعة من الإسلام، تأثرت بالتقاليد البوذية والهندوسية والأرواحية من العصور السابقة. تحت العين الساهرة لحكومة سوهارتو التي جاهرت بعلمانيتها، كان شرب الخمر مسموحاً، ومارس غير المسلمين دياناتهم بكل حرية، وتمتعت النساء - اللاتي كن يرتدين الملابس الغربية أو السارونغ التقليدي في الحافلات أو الدرجات البخارية الخفيفة عند الذهاب إلى العمل - بجميع حقوق الرجال. أما اليوم، فتشكل الأحزاب الإسلامية أحد أكبر التكتلات السياسية، وينادي العديد منها بتطبيق الشريعة. وتنتشر المساجد والمدارس الدينية الآن في الأرياف اعتماداً على التمويلات القادمة من الشرق الأوسط. وتبنى العديد من النساء الإندونيسيات الزي الإسلامي السائد في البلدان الإسلامية في شمال أفريقيا والخليج العربي؛ في حين شن الإسلاميون الجهاديون، والذين يدعون أنفسهم «فرق محاربة الرذيلة» هجمات على الكنائس والنوادي الليلية والكاзиноهات والمواخير. في عام 2002، قتل تفجير حدث في ناد ليلي في بالي أكثر من مئتي شخص؛ وأعقبه عدد من العمليات الانتحارية في جاكرتا عام 2004 وبالي عام 2005. أدين أعضاء في الجماعة الإسلامية، وهي منظمة لها صلات بالقاعدة، بتهمة التخطيط والمساعدة على عمليات التفجير؛ وفي حين حكم على ثلاثة منهم بالإعدام، أطلق سراح الزعيم الروحي للجماعة، أبو بكر بشير، بعد احتجاز دام ستة وعشرين شهراً.

كنت جالساً على الشاطئ على بعد بضعة أميال من موقع هذه التفجيرات الذي أقمته فيه خلال زيارتي الأخيرة إلى بالي. وحين فكرت بالجزيرة، وبإندونيسيا كلها، لاحقتني الذكريات - تجوالي في حقول الأرز حافي القدمين؛ منظر غروب الشمس خلف القمم البركانية؛ صوت المؤذن يدعو لصلاة العشاء، رائحة دخان الحطب المحترق؛

المساومة مع باعة الفواكه المصطفين على طول الطريق؛ الأصوات المحمومة لموسيقى «غيملين» التقليدية، وجوه الموسيقيين الواضحة بلهب النار. كنت أحب أن أخذ ميشيل والبنيتين لنتقاسم ذكريات ذلك الجزء من حياتي، ومشاهدة آثار المعبد الهندوسي في برامبانان المشيد منذ ألف عام، أو السباحة في النهر الذي يجري بين التلال المرتفعة في بالي.

لكن الخطط التي وضعتها لمثل هذه الرحلة كانت تتأخر دوماً في التنفيذ. فأنا مشغول بصورة مزمنة، والسفر مع الأطفال صعب دوماً. ولربما يقلقني ما سأجده هناك - ألا تشابه أرض طفولتي ذكرياتي عنها. وعلى الرغم من تقلص حجم العالم، بالرحلات الجوية المباشرة والهواتف الخلوية و«سي ان ان» ومقاهي الإنترنت، لكن إندونيسيا تشعر أنها أنأى مسافة الآن مقارنة بحالها قبل ثلاثين سنة.

أخشى أنها أصبحت أرض الغرباء.

في ميدان الشؤون الدولية، من الخطورة بمكان الاستقراء من تجارب بلد واحد. فكل أمة فريدة متفردة بتاريخها وجغرافيتها وثقافتها وصراعاتها. مع ذلك، يمكن لإندونيسيا أن تجسد بطرق عديدة نموذجا رامزا للعالم القابع فيما وراء حدودنا - عالم تتصادم فيه باستمرار العولمة والطائفية، والفقر والوفرة، والحدثة والأصالة.

توفر إندونيسيا أيضا سجلا سهل التناول للسياسة الخارجية الأمريكية طوال السنوات الخمسين الماضية. فعلى وجه الإجمال على الأقل، تبرز هنا العوامل كلها: دورنا في تحرير المستعمرات السابقة وإنشاء المؤسسات الدولية للمساعدة على إدارة النظام العالمي الذي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ نزعتنا إلى رؤية الأمم والصراعات من منظور الحرب الباردة؛ تشجيعنا دون كلل وترويجنا دون ملل للطراز الأمريكي من الرأسمالية والشركات متعددة الجنسيات؛ التساهل مع/ وأحيانا تشجيع الطفليان والفساد وتدمير البيئة حين يخدم ذلك كله مصالحنا؛ تفاؤلنا حالمًا انتهت الحرب الباردة بأن مطاعم «بيغ ماك» العالمية والإنترنت سوف تؤدي إلى نهاية الصراعات التاريخية؛ نمو القوة الاقتصادية لآسيا وتعاضم الاستياء من الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى

الوحيدة؛ إدراك أن الديمقراطية، على المدى القصير على الأقل، سوف تفاقم بدلاً من أن تهدئ حدة الكراهية الاثنية والانقسامات الدينية - وأن أعاجيب العولمة سوف تسهل أيضاً تقلب وتذبذب الوضع الاقتصادي، وانتشار الأوبئة، والإرهاب.

بكلمات أخرى، سجلنا مختلط - لا في إندونيسيا فقط بل في شتى أنحاء العالم أيضاً. في بعض الأحيان، تمتعت السياسة الخارجية الأمريكية ببعده النظر، حيث خدمت في الوقت ذاته مصالحنا القومية ومثلنا العليا ومصالح الأمم الأخرى. في أحيان أخرى، كانت السياسات الأمريكية مضللة ومخطئة، ارتكزت على افتراضات تتجاهل التطلعات والطموحات المشروعة للشعوب الأخرى، وأضعفت مصداقيتنا، وجعلت العالم أكثر خطراً.

يجب ألا يكون هذا التضارب المبهم مفاجئاً، لأن السياسة الخارجية الأمريكية ظلت على الدوام خلطة مشوشة من الدوافع المتعارضة. في الأيام المبكرة من الجمهورية، سادت غالباً سياسة الانعزال - نتيجة الحذر من المكائد والمؤامرات الأجنبية، حذر يناسب أمة خرجت لتوها من حرب الاستقلال. سأل جورج واشنطن في خطبته الوداعية الشهيرة: «لماذا نربط مصيرنا مع أي جزء من أوروبا، ونشابك أمننا وسلمنا وازدهارنا مع المطامح أو العداوات أو المصالح أو المزاجية أو النزوات الأوروبية؟» تعززت آراء واشنطن بما دعاه «حالة انفصال وابتعاد» أمريكا، انفصال جغرافي يتيح للأمة الجديدة «تحدي الأذى المادي من المضايقة الخارجية».

فضلاً عن ذلك، في حين تجعل الأصول الثورية ونظام الحكم الجمهوري أمريكا أمة متعاطفة مع أولئك المكافحين في سبيل الحرية في كل مكان، إلا أن زعماءها الأوائل حذروا من مغبة المحاولات المثالية لتصدير أسلوبنا في الحياة؛ ووفقاً لجون كوينسي آدمز، يجب على أمريكا ألا تذهب «إلى الخارج بحثاً عن الوحوش لقتلها»، ولا تصبح «طاغية العالم» لقد حملت العناية الإلهية أمريكا مهمة صنع عالم جديد، وليس إصلاح العالم القديم؛ ونظراً للحماية التي يوفرها المحيط، ووفرة موارد القارة واتساعها، يمكن لأمريكا أن تخدم قضية الحرية بأفضل طريقة عبر التركيز على التنمية والتطوير فيها، لتغدو منارة للأمل تتطلع إليها أمم وشعوب العالم.

لكن إذا كانت مشاعر الريبة من التورط الخارجي متأصلة في مورثاتنا، فكذاك حال الدافع إلى التوسع - جغرافيا وتجاريا وأيديولوجيا. توماس جيفرسون عبر في وقت مبكر عن حتمية التوسع خارج حدود الولايات الثلاث عشرة الأصلية، وكان جدولته الزمني لمثل هذا التوسع قد تسارع كثيرا مع شراء لويزيانا وحملة لويس وكلاارك. جون كوينسي آدمز نفسه الذي حذر من مغبة المغامرات الأمريكية غدا مدافعا لا يكل عن التوسع القاري وكان المهندس الرئيس لمبدأ مونرو - الذي حذر القوى الأوروبية من مغبة الاقتراب من نصف العالم الغربي. ومع تحرك الجنود والمستوطنين الأمريكيين نحو الغرب والجنوب الغربي، وصفت الإدارات المتعاقبة الاستيلاء على الأراضي والمناطق بتعبير «القدر المحتوم» - الاعتقاد أن هذا التوسع مقدر مقدما، وجزء من خطة إلهية لتوسيع ما دعاه اندرو جاكسون «منطقة الحرية» عبر القارة.

القدر المحتوم كان يعني أيضا بالطبع حروبا دموية وفتوحات عنيفة - حيث أجبرت القبائل الهندية من سكان البلاد الأصليين على النزوح من أراضيها، واضطر الجيش المكسيكي للدفاع عن حدود بلاده. فتوحات ناقضت، مثل الرق، مبادئ الآباء المؤسسين وُبررت بتعابير عنصرية سافرة، فتوحات وجدت الأسطورة الأمريكية على الدوام صعوبة في امتصاصها وهضمها، لكن البلدان الأخرى أدركتها كما هي في الحقيقة - ممارسة للقوة الفظة الفجة.

مع نهاية الحرب الأهلية وترسيخ ما أصبح يعرف الآن بالولايات المتحدة (القارية)، لم يعد بالإمكان إنكار تلك القوة. فتحول اهتمام الأمة إلى الخارج، بقصد توسيع الأسواق لبيعائها، وتأمين المواد الخام لصناعتها، والحفاظ على الطرق مفتوحة لتجاريتها. وهكذا جرى ضم هاواي، مما منح أمريكا موطناً قدم في المحيط الهادي. وأدت الحرب الأمريكية الإسبانية إلى السيطرة على بورتوريكو وغوام والفلبين؛ وحين عارض بعض أعضاء مجلس الشيوخ الاحتلال العسكري لأرخبيل بيعد سبعة آلاف ميل - احتلال سوف يتطلب قيام آلاف الجنود الأمريكيين بسحق حركة استقلال الفلبين - قدم أحد الأعضاء الحجة على أن الاستيلاء على الفلبين سيسهل على أمريكا الوصول إلى سوق الصين وهذا يعني «تجارة واسعة وقدرًا هائلا من الثروة

والقوة» صحيح أن أمريكا لن تتبع الأسلوب الاستعماري المنهجي الذي مارسه الدول الأوروبية، لكنها تخلت عن جميع الكوابح والضوابط فيما يتعلق بالتدخل في شؤون البلدان الأخرى التي تمتعت بأهمية إستراتيجية في نظرها. على سبيل المثال، أضاف تيودور روزفلت لازمة منطقية إلى مبدأ مونرو، حيث أعلن أن الولايات المتحدة سوف تتدخل في أي بلد في أمريكا اللاتينية أو منطقة الكاريبي لا تتال حكومته رضى أمريكا. وقال مؤكداً: «ليس أمام الولايات المتحدة خيار أن تلعب أو لا تلعب دوراً كبيراً ومؤثراً في العالم. بل يجب أن تلعب هذا الدور. الأمر كله يتعلق بما إذا كانت ستؤديه بشكل جيد أو سيئ».

بحلول بداية القرن العشرين، كان من الصعب على ما يبدو تمييز البواعث والدوافع للسياسة الخارجية الأمريكية عن تلك التي تحرك القوى العظمى الأخرى، مثل السياسة العملية والمصالح التجارية. مشاعر العزلة لدى السكان عموماً ظلت قوية، خصوصاً حين يتعلق الأمر بالصراعات في أوروبا، وحين لا تكون المصالح الأمريكية الحيوية على المحك كما يبدو. لكن حجم العالم كان يتقلص بفعل التقانة والتجارة؛ وغداً تمييز المصالح الحيوية من غير الحيوية أمراً صعباً باطراد. خلال الحرب العالمية الأولى، حاول ودررو ولسون تقادي توريط أمريكا في الحرب إلى أن جعلت عمليات الإغراق المتكررة للسفن الأمريكية بواسطة الغواصات الألمانية، والانهيار الوشيك للقارة الأوروبية من المتعذر البقاء على الحياد. وحين انتهت الحرب، برزت أمريكا كقوة عالمية مهيمنة - لكنها قوة فهم ولسون الآن أن ازدهارها مرتبط بالسلام والازدهار في الأراضي القصية والبلاد النائية.

في مسعى ولسون للتصدي لهذا الواقع الجديد عمل على إعادة تفسير فكرة «القدر المحتوم» على أمريكا. فوفقاً لحجته لا تشمل فكرة جعل «العالم مكاناً آمناً للديمقراطية» مجرد كسب حرب؛ بل إن من مصلحة أمريكا تشجيع حق تقرير المصير لجميع الشعوب وتزويد العالم بإطار قانوني يمكنه من تقادي الصراعات في المستقبل. وكجزء من معاهدة فرساي، التي فصلت شروط وبنود استسلام ألمانيا، اقترح ولسون إنشاء عصبة أمم للتوسط في حل النزاعات بين الدول، إلى جانب المحكمة الدولية

ومجموعة من القوانين الدولية التي لا تلزم الضعفاء فقط بل الأقوياء أيضا. قال ولسون: «هذا هو الوقت الذي يجب فيه على الديمقراطية أن تثبت نقاءها وقوتها الروحية وقدرتها على الانتصار. إن قدر الولايات المتحدة المحتوم يملي عليها قيادة محاولة جعل هذه الروح تسود وتنتصر».

لقيت اقتراحات ولسون في البداية ترحيبا حماسيا داخل الولايات المتحدة وخارجها. لكن مجلس الشيوخ الأمريكي كان أقل تأثرا بها. فقد عد السيناتور الجمهوري هنري كابوت لودج عصابة الأمم - وكل مفهوم عن القانون الدولي - تعديا على السيادة الأمريكية، وقيدا أخرق لقدرة أمريكا على فرض إرادتها في العالم. وبمساعدة الانعزاليين التقليديين في الحزبين كليهما (العديد منهم عارضوا دخول أمريكا الحرب العالمية الأولى)، إضافة إلى عناد ولسون وعدم رغبته في التسوية، رفض مجلس الشيوخ تصديق عضوية الولايات المتحدة في عصبة الأمم.

طوال السنوات العشرين التالية، تحولت أمريكا بعزم وتصميم نحو الداخل - فقلصت حجم جيشها وبحريتها، ورفضت الانضمام إلى المحكمة الدولية، ولم تحرك ساكنا حين بنت إيطاليا واليابان وألمانيا النازية آلاتها العسكرية. وغدا مجلس الشيوخ موثلا وحصنا للانعزالية، فأصدر قانون الحياد الذي حظر على الولايات المتحدة تقديم معونات للبلدان التي تعرضت لغزوقوى المحور، وتجاهل مرارا وتكرارا مناشدات الرئيس حين اجتاحت جيوش هتلر أوروبا. ولم تدرك أمريكا خطأها الفادح إلا بعد الهجوم على بيرل هاربر. قال فرانكلين روزفلت في خطبته إلى الأمة بعد الهجوم: «لا يوجد شيء اسمه الأمن لأي أمة، أو أي فرد، في عالم تحكمه مبادئ العصابات. لا يمكننا أن نقيس أمننا بالأميال على أي خريطة بعد اليوم».

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، سنحت للولايات المتحدة فرصة الاستفادة من هذه العبر والدروس وتطبيقها على سياستها الخارجية. ومع الخراب الذي حل بأوروبا واليابان، واستنزاف الاتحاد السوفييتي نتيجة المعارك التي خاضها على الجبهة الشرقية، وإن أصبح يصدر إشارات تتم عن نواياه بنشر نسخته من الشيوعية التوتاليتارية بقدر ما يستطيع، واجهت أمريكا خيارا. فأصحاب التوجهات اليمينية

قدموا الحجة على أن الولايات المتحدة لا تستطيع صد التهديد الشيوعي البازغ إلا باتباع سياسة خارجية من طرف واحد، وغزو الاتحاد السوفييتي على الفور. ومع أن النزعة الانعزالية من النوع الذي ساد في الثلاثينيات فقدت مصداقيتها تماما الآن، إلا أن أصحاب التوجهات اليسارية الذين قللوا من خطر العدوانية السوفييتية، أكدوا ضرورة التعامل والتسوية مع ستالين نظرا للخسائر السوفييتية الفادحة ودور البلد الحاسم في النصر الذي حققه الحلفاء.

لكن أمريكا لم تتبع أيا من السبيلين. بدلا من ذلك، ابتكرت إدارة حقبة ما بعد الحرب، بقيادة الرئيس ترومان ودين اتشسون وجورج مارشال وجورج كينان، بنية نظام جديد يقرن مثالية ولسون مع الواقعية المتشددة، وهذا يعني إذعان القوة الأمريكية وقبولها بعجز قدرة أمريكا على التحكم في أحداث العالم. وكما أكد هؤلاء، فإن العالم مكان محفوف بالخطر، والتهديد السوفييتي حقيقي؛ وأمريكا بحاجة إلى الحفاظ على هيمنتها العسكرية والاستعداد لاستخدام القوة للدفاع عن مصالحها في شتى أرجاء العالم. لكن حتى القوة الأمريكية محدودة - ولأن المعركة ضد الشيوعية معركة أفكار أيضا، واختبار للنظام الذي يحقق آمال وأحلام مليارات البشر في العالم على أفضل وجه، فإن القوة العسكرية وحدها لا يمكن أن تضمن ازدهار أو أمن أمريكا على المدى البعيد.

إذن، ما تحتاجه أمريكا هو حلفاء ثابتون مخلصون - حلفاء يقاسمونها مثل الحرية والديمقراطية وحكم القانون، ويرون مصلحتهم في النظام الاقتصادي المرتكز على السوق. مثل هذه التحالفات، العسكرية والاقتصادية، التي ينضم إليها الأعضاء بكامل حريتهم وإرادتهم، ويتم الحفاظ عليها بالموافقة المتبادلة، ستكون أكثر ديمومة - وتشير أقل قدر من الاعتراض والاستياء - مقارنة بأي مجموعة من الدول التابعة والخاضعة التي تستطيع الإمبريالية الأمريكية حشدها. على نحو مشابه، كان من مصلحة أمريكا العمل مع البلدان الأخرى على بناء مؤسسات دولية وتشجيع وترويج معايير دولية. لا بسبب الافتراض الساذج بأن القوانين والمعاهدات الدولية سوف تنهي وحدها الصراعات بين الأمم أو تلغي الحاجة إلى العمل العسكري الأمريكي، بل لأن

تعزيز المعايير الدولية يزيد الإشارات الدلالية التي تعطيها أمريكا وتبين استعدادها لإظهار التحفظ وضبط النفس في ممارسة قوتها، ويقلل عدد الصراعات التي تنشأ - ومن ثم تتعاضد شرعية أعمالنا أمام عيون العالم حين نضطر للتحرك عسكرياً.

وبخلال أقل من عقد من السنين، أصبحت البنية التحتية لنظام عالمي جديد جاهزة. كانت هناك سياسة الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتوسع الشيوعي، مدعومة لا بالجنود الأمريكيين وحسب، بل بالاتفاقات الأمنية مع دول حلف شمال الأطلسي واليابان؛ وخطة مارشال لإعادة بناء الاقتصادات التي دمرتها الحرب؛ واتفاقية بريتون وودز لتوفير الاستقرار لأسواق العالم المالية، والاتفاقية العامة للتعرف والتجارة لتأسيس القواعد الناظمة للتجارة العالمية؛ ودعم الولايات المتحدة لاستقلال المستعمرات الأوروبية السابقة؛ وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للمساعدة على دمج هذه الأمم المستقلة حديثاً في الاقتصاد العالمي؛ والأمم المتحدة لتوفير منتدى للأمن الجماعي والتعاون الدولي.

بعد ستين سنة، يمكننا رؤية نتائج هذه الأعمال والإجراءات والخطوات الهائلة التي اتخذت في حقبة الحرب: خاتمة ناجحة للحرب الباردة، وتقادي كارثة نووية، ونهاية فعالية للصراع بين القوى العسكرية الكبرى في العالم، وحقبة غير مسبوقه من النمو الاقتصادي داخل أمريكا وخارجها.

إنجاز مشهود دون شك، ولربما يكون أعظم هدية قدمها أعظم جيل لنا بعد الانتصار على الفاشية. لكن مثل أي نظام من صنع البشر، عانى هذا النظام نواقص وتناقضات؛ وربما سقط ضحية لتشويهات السياسة وتحريفاتها، وخطايا الاستكبار والاستعلاء، والتأثيرات الفاسدة والمفسدة للخوف. وبسبب ضخامة حجم التهديد السوفييتي، وصدمة استيلاء الشيوعيين على الحكم في الصين وكوريا الشمالية، بدأ صناع السياسة الأمريكية ينظرون إلى الحركات القومية، والصراعات الاثنية، والجهود الإصلاحية، والسياسات التي تميل إلى اليسار في توجيهها في أي مكان من العالم، عبر منظور الحرب الباردة - شعروا أنها تهديدات كامنة تفوق في الأهمية التزامنا المعلن بالحرية والديمقراطية. وبقينا طوال عقود من السنين نتساهل مع/

بل نساعد لصوصا مثل موبوتو، ومجرمين مثل نورييغا، طالما يقفون في وجه الشيوعية. من حين لآخر، كانت العمليات السرية الأمريكية تخطط وتنظم انقلابات لإزاحة الزعماء المنتخبين ديمقراطيا في بلدان مثل إيران - بكل ما أفرزته من ارتدادات زلزالية ما زالت تطاردنا حتى اليوم.

سياسة الاحتواء التي اتبعتها أمريكا شملت بناء قوة عسكرية هائلة، ضاهت ثم تفوقت على الترسانتين السوفييتية والصينية مجتمعتين. وبمرور الزمن، استطاع «المثلث الحديدي» المكون من البنتاغون، ومقاولي الدفاع، وأعضاء الكونغرس الذين تحتشد في مناطقهم الانفاقات الدفاعية الكبيرة، جمع ومراكمة قدرة عظيمة على صياغة ورسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ومع أن تهديد الحرب النووية سوف يستبعد احتمال المواجهة العسكرية المباشرة مع القوى العظمى المنافسة، إلا أن صناع السياسة الأمريكية نظروا على نحو متزايد إلى المشكلات في العالم من منظور عسكري لا دبلوماسي.

والأهم أن نظام ما بعد الحرب أصبح بمرور الزمن يعاني تأثير السياسة المفرط وقللة التداول والتشاور وغياب الإجماع الداخلي. فمن مواطن القوة التي تمتعت بها أمريكا بعد الحرب مباشرة درجة من الإجماع الداخلي على السياسة الخارجية. لربما ظهرت اختلافات ضارية بين الجمهوريين والديمقراطيين، لكن السياسة لم تكن تتجاوز حدودها؛ وكان من المتوقع من الخبراء المحترفين، في البيت الأبيض أو البنتاغون أو وزارة الخارجية أو وكالة المخابرات المركزية، اتخاذ القرارات اعتمادا على الحقائق والحكم الحصيف السليم، لا على الأيديولوجيا أو لدوافع انتخابية. فضلا عن ذلك، امتد هذا الإجماع ليشمل عامة الأمريكيين؛ وما كان لبرامج مثل خطة مارشال، التي شملت استثمارا هائلا بالتمويلات الأمريكية، أن تسيّر قدما لولا ثقة الشعب الأمريكي الأساسية بحكومته، إضافة إلى الإيمان المقابل من جانب المسؤولين الحكوميين بأن الأمريكيين شعب أهل للثقة ويمكن ائتمانه على الحقائق المؤسسة للقرارات التي تتخذ وتؤدي إلى إنفاق ما يدفعه من ضرائب أو إرسال أبنائه إلى الحرب.

مع مرور سنوات الحرب الباردة، بدأت العناصر المفتاحية في هذا الإجماع بالتآكل. فقد اكتشف السياسيون أن بمقدورهم الحصول على الأصوات عبر التشدد والتعصب ضد الشيوعية والمزايدة على خصومهم في هذا المجال. إذ هوجم الديمقراطيون بسبب «خسارة الصين» ودمرت المكارثية حياة السياسيين المهنية وحطمت المنشقين. في حين كان كنيدي يلوم الجمهوريين على «فجوة الصواريخ» التي لم تكن موجودة في سبيل إلحاق الهزيمة بنيكسون، الذي اشتهر بإدانة خصومه بوصفهم شيوعيين. وسيجد الرؤساء ايزنهاور وكنيدي وجونسون أن أحكامهم يغلبها الخوف من اتهامهم بـ«اللين مع الشيوعية» وغدت أساليب الحرب الباردة، القائمة على السرية والتجسس والتلصص والمعلومات المضللة المستخدمة ضد الحكومات الأجنبية وشعوب العالم الأخرى، أدوات للسياسة الداخلية، أو وسائل لمضايقة المنتقدين، أو بناء الدعم والتأييد للسياسات المريبة، أو تغطية الأخطاء الذريعية. المفارقة أن المثل العليا ذاتها التي وعدنا بتصديرها إلى الخارج تعرضت للخيانة والغدر في الداخل.

وصلت هذه الاتجاهات والنزاعات جميعها إلى نقطة الذروة في فيتنام. العواقب الكارثية لذلك الصراع - فيما يتعلق بمصداقيتنا ومكانتنا في الخارج، وبقواتنا المسلحة (التي ستطلب جيلا لتتعافى)، والأهم بالنسبة للذين قاتلوا - جرى توثيقها بوفرة. لكن ربما تكون أكبر ضحية لتلك الحرب رابطة الثقة بين الأمريكيين وحكومتهم - وبين الأمريكيين أنفسهم. ونتيجة للصحافة التي تميزت بجرأة أكبر وصور الجنود القتلى التي بثت على شاشات التلفزيون، بدأ الأمريكيون يدركون أن أفضل وأمع صناع السياسة في واشنطن لا يعرفون دوما ماذا كانوا يفعلون - ولا يصدقون دائما. وعلى نحو متزايد، أعلن الكثير من أصحاب الميول اليسارية معارضتهم لا لحرب فيتنام فقط بل للأهداف العريضة للسياسة الخارجية الأمريكية. فبرأيهم، كان الرئيس جونسون، والجنرال ويستمورلند، ووكالة المخابرات المركزية، و«المجمع العسكري - الصناعي»، والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، مجرد تمظهرات للغطرسة والشوفينية الاستعلائية والعنصرية والرأسمالية والإمبريالية الأمريكية. أما أصحاب الميول اليمينية فقد ردوا بالمثل، محملين مسؤولية خسارة فيتنام، وتراجع وانحطاط

موقف أمريكا في العالم على عاتق جمهور «وجه اللوم لأمريكا أولاً» - جمهور المحتجين، والهيبيين، وجين فوندا، ومفكري ومثقفي جامعات الساحل الشمالي الشرقي، ووسائل الإعلام الليبرالية التي استهزأت بالمشاعر الوطنية، واعتنقت نظرة نسبية للعالم، وأضعفت عزيمة أمريكا على مواجهة الشيوعية الملحدة.

لا بد من الاعتراف بأن هذه كلها مجرد صور كاريكاتورية مغالية روجها ناشطون ومستشارون سياسيون. فقد بقي العديد من الأمريكيين في مكان ما من الوسط، يدعمون جهود أمريكا لهزيمة الشيوعية، لكن يشككون بالسياسات الأمريكية التي قد تؤدي إلى سقوط عدد كبير من الضحايا الأمريكيين. وطوال السبعينيات والثمانينيات يمكن العثور على صقور من الديمقراطيين وحمائم من الجمهوريين؛ في الكونغرس، هنالك أعضاء، مثل مارك هاتفيلد (أوريغون) وسام نان (جورجيا)، سعوا إلى تأييد تقليد السياسة المرتكزة على الحزبين كليهما. لكن الصور الكاريكاتيرية المبالغة هي التي صاغت انطباعات الرأي العام خلال مواسم الانتخابات، حيث صور الجمهوريون الديمقراطيين بوصفهم ضعفاء فيما يتعلق بالشؤون الدفاعية، في حين لجأ المتشككون بالعمليات العسكرية والسرية في الخارج إلى الحزب الديمقراطي على نحو متزايد باطراد باعتباره ملاذهم السياسي.

على هذه الخلفية - حقبة من الانقسام لا الإجماع - صاغ معظم الأمريكيين اليوم الآراء التي تبناها تجاه السياسة الخارجية. تلك كانت سنوات عهد نيكسون وكيسنجر، حيث تميزت سياستهما الخارجية بالبراعة والذكاء على الصعيد التكتيكي، لكن خيمت عليها ظلال السياسات الداخلية وحملة القصف الكمبودية التي افتقدت التوجيه الأخلاقي. وسنوات عهد جيمي كارتر، الديمقراطي الذي بدأ - بتشديده على حقوق الإنسان - مستعداً مرة أخرى لتدعيم ورفض الاهتمامات الأخلاقية بدفاعات قوية، إلى أن جعلته صدمات النفط، والإذلال الناجم عن أزمة الرهائن في إيران، والغزو السوفييتي لأفغانستان، يبدو ساذجاً وبعيد الفاعلية.

التأثير المهم والمقلق الذي يصعب تجنبه مارسه رونالد ريغان، حيث لم يعادل وضوحه فيما يتعلق بالشيوعية سوى تجاهله لمصادر البؤس الأخرى في العالم. بلغت

شخصياً سن الرشد في عهد ولاية ريغان - كنت أدرس الشؤون الدولية في جامعة كولومبيا، ثم عملت في مجال التنظيم الاجتماعي في شيكاغو - وعلى شاكلة العديد من الديمقراطيين في تلك الأيام، أسفت لتأثير سياسات ريغان تجاه العالم الثالث: دعم إدارته للنظام العنصري في جنوب أفريقيا، وتشكيل فرق الموت في السلفادور، وغزو غرينادا الصغيرة المنكودة. وكلما تعمقت في دراسة سياسة الأسلحة النووية، زاد اقتناعي بسوء مبادرة حرب النجوم؛ أما الهوة الفاصلة بين خطاب ريغان البلاغي المنمق وصفقة إيران - كونترا الرخيصة فقد أصابتنى بصدمة مذهلة.

لكن في ذلك الوقت، كنت أجد نفسي، في المناقشات والمجادلات مع الأصدقاء من أصحاب الميول اليسارية، في موقف غريب يدافع عن بعض جوانب نظرة ريغان للعالم. لم أفهم السبب الذي يجعل التقدميين، مثلاً، أقل اهتماماً بالقمع خلف الستار الحديدي من الوحشية في تشيلي. لم أتمكن من الاقتناع بأن الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات والشروط الدولية للتجارة هي المسؤولة وحدها عن الفقر في العالم؛ لم يجبر أحد الزعماء الفاسدين في بلدان العالم الثالث على سرقة شعوبهم ونهبها. لربما اعترضت على حجم القوة العسكرية التي عمل ريغان على بنائها، لكن بعد الغزو السوفييتي لأفغانستان بدا التفوق على السوفييت عسكرياً أمراً منطقياً وواجباً ضرورياً. الاعتزاز والفخر ببلادنا، احترام قواتنا المسلحة، تقدير المخاطر والأخطار الكامنة وراء حدودنا بشكل سليم، الإصرار على عدم وجود تكافؤ سهل بين الشرق والغرب - ذلك كله لم أختلف مع ريغان حوله. وحين انهار جدار برلين، كان علي أن أوفي الرجل العجوز حقه، حتى وإن لم أصوت لمصلحته أبداً.

صوت العديد من الناخبين - ومنهم كثير من الديمقراطيين - لمصلحة ريغان، وهذا ما جعل الجمهوريين يقدمون الحجة على أن رئاسته استعادت الإجماع على سياسة أمريكا الخارجية. وبالطبع، لم يختبر هذا الإجماع قط؛ وحروب ريغان على الشيوعية شنت غالباً بالوكالة، وأدت إلى عجز في الإنفاق، دون نشر الجنود الأمريكيين. وبذلك، جعلت نهاية الحرب الباردة صيغة ريغان تبدو غير مناسبة لعالم جديد. جورج بوش الأب عاد إلى اتباع سياسة خارجية أكثر تقليدية و«واقعية» سوف

تؤدي إلى إدارة متسقة لتفكيك الاتحاد السوفييتي وقدرة فاعلة على التعامل مع حرب الخليج الأولى. لكن مع تركيز انتباه الرأي العام الأمريكي على الوضع الاقتصادي الداخلي، لم تنفعه مهارته في بناء التحالفات الدولية أو إبراز القوة الأمريكية بطريقة حصيفة، ولم تفعل شيئاً لإنقاذ رئاسته.

بحلول الوقت الذي اعتلى فيه بيل كلينتون سدة الرئاسة، أشارت الحكمة التقليدية إلى ضرورة أن تكون السياسة الخارجية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة أكثر تركيزاً على التجارة من الدبابية، وعلى حماية حقوق الملكية الفكرية الأمريكية من حماية أرواح الأمريكيين. فهم كلينتون أن العولمة لا تشمل تحديات اقتصادية جديدة فقط، بل تحديات أمنية جديدة أيضاً. وإضافة إلى تشجيع وترويج التجارة الحرة وتعزيز النظام المالي العالمي، ستعمل إدارته على إنهاء الصراعات الدموية التي طالت مدتها في البلقان وإيرلندا الشمالية، ودعم الديمقراطية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق. لكن في نظر عامة الأمريكيين، على الأقل، افتقدت السياسة الخارجية في التسعينيات أي موضوع شمولي أو ضروريات جوهرية ملحة. وبدأ العمل العسكري الأمريكي على وجه الخصوص مسألة خيار لا ضرورة - نتاج رغبتنا في تعنيف وتأييب الدول المارقة ربما؛ أو عمل تفرضه الاعتبارات الإنسانية فيما يتعلق بالتزاماتنا الأخلاقية التي ندين بها للصوماليين والهايتيين والبوسنيين، أو غيرهم من النفوس المنكودة.

ثم أتى الحادي عشر من سبتمبر، وشعر الأمريكيون أن عالمهم انقلب رأساً على عقب.

في كانون الثاني / يناير 2006، ركبت طائرة شحن عسكرية (من طراز سي-130) في أول رحلة لي إلى العراق. اثنان من زملائي المسافرين - السيناتور إيفان بايه (إنديانا) والسيناتور هارولد فورد (تينيسي) - قاما بالرحلة من قبل، وحذراني قائلين إن الهبوط في بغداد قد لا يكون مريحاً: فضي سبيل تقاضي النيران المعادية المحتملة، تقوم الطائرات العسكرية القادمة والمغادرة بسلسلة من المناورات التي تصيب بالغبثان. لكن كان من الصعب الشعور بالقلق حين شقت طائرتنا سماء

الصباح الضبابية. الأحزمة تشدنا إلى المقاعد، ومعظم زملائي الركاب غطوا في النوم، وتمايلت رؤوسهم واهتزت على خلفية الشبكة البرتقالية التي تعبر مركز جسم الطائرة. أحد أفراد الطاقم كان منشغلا بلعبة فيديو على ما يبدو؛ في حين كان آخر يعاين بهدوء خطة الرحلة.

مرت أربع سنوات ونصف السنة منذ أن سمعت أول مرة خبر صدم الطائرة مركز التجارة العالمية. كنت في شيكاغو آنذاك، تقلني السيارة لحضور جلسة اجتماع في مجلس شيوخ الولاية في مركز المدينة. التقارير التي بثها راديو السيارة كانت مشتتة ومشوشة، وافترضت أن ما حصل مجرد حادث، طائرة صغيرة خرجت ربما عن مسارها. وعندما وصلت إلى الاجتماع، كانت الطائرة الثانية قد صدمت البرجين، وأبلغنا بوجود إخلاء مبنى ولاية إلينوي. تجمع الناس في الشوارع، وحدقوا إلى السماء وإلى برج سيرز. وبعد ذلك، جلسنا في مكتبي دون حراك والصور الكابوسية تتكشف على شاشة التلفزيون - طائرة دكناء كالشبح، تختفي بعد اختراقها الزجاج والفلوذا؛ رجال ونساء يتشبثون بحواف النوافذ، ثم يسقطون من شاهق؛ صراخ وبكاء وعويل من الناس في الأسفل، وأخيرا سحب الغبار المندفعة تحجب قرص الشمس.

قضيت الأسابيع التالية مثل معظم الأمريكيين - أتصل بالأصدقاء في نيويورك وواشنطن، وأرسل التبرعات، وأصغي إلى خطبة الرئيس، وأندب القتلى. بالنسبة لي، كما لمعظمنا، كان الشعور بتأثير الحادي عشر من سبتمبر شخصيا إلى حد بعيد. لم يكن حجم الدمار هو الذي أثر في نفسي تأثيرا بالغا، ولا ذكريات السنوات الخمس التي قضيتها في نيويورك - ذكريات الشوارع والمناظر والمشاهد التي تحولت الآن إلى ركام. بل ألفة تلك الأعمال والتصرفات العادية التي تخيلت أن الضحايا قاموا بها قبيل ساعات من مقتلهم، الأعمال الروتينية اليومية التي تكون الحياة في عالمنا الحديث - ركوب الطائرة، التدافع عند الخروج من القطار، شرب القهوة وقراءة صحيفة الصباح، تبادل المجاملات في المصعد. بالنسبة لمعظم الأمريكيين، مثلت هذه التصرفات الروتينية انتصار النظام على الفوضى، تعبيرات متعينة وملموسة عن إيماننا بأننا طالما نمارس التمارين الرياضية، ونضع أحزمة الأمان، ونعمل في وظيفة مفيدة، ونتجنب بعض الأحياء السكنية، فإن سلامتنا مضمونة وعائلاتنا مصونة.

الآن، أتت الفوضى إلى عتبة دارنا. ونتيجة ذلك، يجب أن نتصرف بطريقة مختلفة، ونفهم العالم بأسلوب مختلف. علينا أن نلبي نداء الأمة. بخلال أسبوع من الهجمات، شهدت مجلس الشيوخ يوافق بالإجماع (98 - 0)، ومجلس النواب يوافق بأغلبية 420 - 1، على منح الرئيس سلطة «استخدام القوة الضرورية والمناسبة ضد تلك الدول أو المنظمات أو الأفراد» المتورطين في الهجمات. ارتفع مستوى الرغبة في الالتحاق بالقوات المسلحة وعدد طلبات الانضمام إلى وكالة المخابرات المركزية ارتفاعاً كبيراً، حيث عقد الشباب الأمريكيون العزم على خدمة وطنهم. ولم نكن وحدنا. في باريس، كتبت «لوموند» عنواناً عريضاً على صدر صفحتها الأولى: «كلنا أمريكيون» في القاهرة، صلى الناس في المساجد تعاطفاً مع الأمريكيين. ولأول مرة منذ إنشاء حلف الناتو عام 1949، استحضر المادة الخامسة من القانون التأسيسي، التي تؤكد أن الهجوم على أحد أعضائه «يعد هجوماً على جميع الأعضاء» مع العدالة التي تدعمنا والعالم إلى جانبنا، طردنا الطالبان من كابول بخلال شهر تقريباً؛ وفر ناشطو القاعدة أو اعتقلوا أو قتلوا.

كانت بداية جيدة للإدارة، كما حسبت - وطيدة، ومدروسة، والمهمة أنجزت بأقل الخسائر (لم نكتشف إلا لاحقاً درجة فشلنا في ممارسة ضغط عسكري كاف على مقاتلي القاعدة في تورا بورا وتأثير ذلك في نجاة بن لادن). وهكذا، انتظرت صابراً، مع بقية العالم، ما افترضت أنها الخطوة التالية: إعلان صياغة سياسة خارجية أمريكية للقرن الحادي والعشرين، سياسة لا تكتفي بالتكيف مع التخطيط العسكري والعمليات الاستخباراتية، والدفاعات الوطنية أمام تهديد شبكات الإرهابيين فقط، بل تبني إجماعاً دولياً جديداً حول التهديدات العابرة لحدود الدول.

لم يرسم هذا المخطط التفصيلي قط. واتبعنا بدلاً منه خلطة مرقعة من السياسات القديمة التي تجاوزها الزمن، جرى نفض الغبار عنها، ثم جمعت معا، واستبدلت اللصاقة الموضوعية عليها. فأصبحت عبارة «إمبراطورية الشر» الآن «محور الشر» أما نسخة تيودور روزفلت من مبدأ مونرو - فكرة أن بمقدورنا استباق إزاحة الحكومات التي لا تعجبنا - فقد تحولت الآن إلى ما يعرف بـ «مبدأ بوش»، لكن مع توسيعها إلى

ما وراء الجزء الغربي من العالم لتشمل الكرة الأرضية برمتها. «القدر المحتوم» عاد إلى الواجهة؛ فكل ما نحتاج إليه، وفقاً لبوش، هو القوة النارية الأمريكية، والعزيمة الأمريكية، و«تحالف الراغبين».

والأسوأ ربما أن إدارة بوش أحييت نمطا من السياسة لم يتبع منذ نهاية الحرب الباردة. فحين أصبحت إطاحة صدام حسين اختبارا لمبدأ بوش القائم على الحرب الوقائية، اتهم الذين وضعوا الأسس المنطقي لغزو العراق موضع المساءلة بـ«اللين تجاه الإرهاب» أو «التخلي عن المبادئ الأمريكية» وبدلاً من إجراء جرد حساب نزيه لمزايا ومساوئ هذه الحملة العسكرية، شنت الإدارة هجوم علاقات عامة: عتمت على التقارير الاستخباراتية لدعم قضيتها، وقللت إلى حد معيب من متطلبات النفقات والقوة البشرية اللازمة للعمل العسكري، ورفعت شبّح سحابة الفطر (الناجمة عن الأسلحة النووية).

نجحت إستراتيجية العلاقات العامة؛ فبحلول خريف عام 2002، اقتنع غالبية الأمريكيين بامتلاك صدام حسين أسلحة دمار شامل، واعتقد 66% منهم على الأقل (خطأ) أن الرئيس العراقي متورط شخصياً بهجمات الحادي عشر من سبتمبر. أما نسبة التأييد لغزو العراق، والتأييد لبوش، فقد بلغت 60%. سرّع الجمهوريون، وغيّونهم على الانتخابات النصفية، وتيرة الهجمات، ومارسوا الضغط من أجل الحصول على تفويض باستخدام القوة ضد صدام حسين. وفي الحادي عشر من تشرين الأول/أكتوبر 2002، انضم ثمانية وعشرون عضواً من أعضاء الكونغرس الديمقراطي الخمسين إلى الأعضاء الجمهوريين كلهم (باستثناء واحد) في تسليم الرئيس السلطة التي أرادها.

أصبحت بخيبة أمل في ذلك التصويت، مع أنني أدركت الضغوط التي تعرض لها الديمقراطيون. كنت قد شعرت ببعضها أيضاً. فبحلول خريف عام 2002، قررت الترشح لعضوية مجلس الشيوخ الأمريكي، وعرفت أن احتمال الحرب على العراق سيحوم على الأفق في حملتي. وحين طلبت مني جماعة من الناشطين في شيكاغو أن أخطب أمام تجمع كبير مناهض للحرب خطبت لإقامته في تشرين الأول/أكتوبر،

حذرني بعض الأصدقاء من مغبة اتخاذ موقف علني إلى هذا الحد من هذه القضية الملتهبة. لأن فكرة الغزو تحظى بشعبية متزايدة فقط، بل لأنني لم أعد قضية مناهضة الحرب جاهزة بعد. فعلى شاكلة معظم المحللين، افترضت أن صدام حسين يمتلك أسلحة كيميائية وجرثومية ويرغب في امتلاك أسلحة نووية. اعتقدت أنه كرر عصيان قرارات الأمم المتحدة ورفض استقبال المفتشين عن الأسلحة، وأن مثل هذا السلوك يجب أن يجر عليه عواقب وتبعات. لا مجال للشك في أن صدام حسين قد ذبح شعبه؛ ولم يكن لدي شك بأن العالم، والشعب العراقي، سيكونان أفضل حالاً دونه.

لكن ما شعرت به هو أن تهديد صدام حسين ليس وشيكا ولا داهما، والركائز المنطقية التي اعتمدت عليها الإدارة لشن الحرب كانت واهية وغير مقنعة ومدفوعة ببواعث أيديولوجية، وأن الحرب في أفغانستان لم تنته بعد. وتأكد لي أن أمريكا، باختيار العمل العسكري المتهور والأحادي الجانب ورفض الاستفادة من الضغط الشديد والمؤثر للدبلوماسية، وعمليات التفتيش الإجبارية، والعقوبات الذكية، تفوت فرصة بناء قاعدة عريضة من التأييد والدعم لسياستها.

ولذلك أقيمت الخطبة. وقلت أمام ألفي شخص تجمعوا في فيدرال بلازا في شيكاغو، إنني خلافا لبعض المحتشدين، لا أعارض جميع الحروب - فجدي تطوع في الجيش في اليوم التالي لقصف بيرل هاربر وحارب في قوات الجنرال باتون. قلت أيضا إنني بعد أن «شهدت المجزرة والدمار، والغبار والدموع، أيدت ودعمت تعهد هذه الإدارة باقتلاع جذور أولئك الذين يذبحون الأبرياء بسبب التعصب» و«أنا على استعداد لحمل السلاح لمنع حدوث مثل هذه المأساة مرة أخرى»

أما الحرب التي لا أستطيع تأييدها فهي «الحرب الخرقاء، الحرب المتهورة، الحرب التي تشن اعتمادا على الهوى لا على العقل، على السياسة لا على المبدأ» ثم أضفت:

أعرف أنه حتى الحرب الناجحة على العراق سوف تتطلب احتلالا أمريكيا غير محدد المدة، وغير محدد الكلفة، وغير محدد العواقب. أعرف أن غزو العراق دون أساس منطقي واضح ودعم دولي كاسح سوف يسعر لهيب الحرائق

في الشرق الأوسط، ويشجع أسوأ، لا أفضل، الدوافع في العالم العربي، ويقوي الذراع التجنيدية للقاعدة.

لقيت الخطبة استقبالا حسنا؛ وبدأ الناشطون ينشرون النص على الإنترنت، واشتهرت بقدرتي على الإفصاح عما في ذهني عن القضايا الصعبة - وهي سمعة جعلتني أنجح في الانتخابات الديمقراطية التمهيدية التي شهدت منافسة شديدة. لكن لم تكن لدي طريقة آنذاك لتيقن صوابية تقديري للوضع في العراق. وحين غزت القوات الأمريكية البلد أخيرا، وزحفت دون مقاومة إلى بغداد، وشاهدت تمثال صدام حسين يسقط والرئيس يقف على حاملة الطائرات «ابراهيم لينكولن» وخلفه لافتة تقول إن «المهمة أنجزت»، بدأت أظن أنني ربما كنت مخطئا - وشعرت بالارتياح لقلة الخسائر الأمريكية في الأرواح.

والآن، بعد مرور ثلاث سنوات - وارتفاع أعداد الأمريكيين القتلى التي تجاوزت الألفين والجرحى التي تجاوزت ستة عشر ألفا؛ وبعد إنفاق 250 مليار دولار إضافة إلى مئات المليارات التي يجب دفعها في المستقبل لسداد الديون المترتبة على الحرب ورعاية المحاربين القدماء العاجزين؛ وبعد الانتخابات الوطنية التي أجريت في العراق مرتين، والاستفتاء على الدستور، وعشرات الآلاف من العراقيين القتلى؛ وبعد أن ازدادت المشاعر المعادية للولايات المتحدة وارتفعت إلى مستويات قياسية في العالم، وانزلاق أفغانستان من جديد إلى حالة الفوضى والاضطراب - ها أنا أسافر إلى بغداد كعضو في مجلس الشيوخ، أحمل مسؤولية (جزئية) عن العثور على حل لهذه الورطة المتشابكة.

تبين أن الهبوط في مطار بغداد الدولي لم يكن مزعجا كثيرا - مع أنني حمدت الله على أننا لم نتمكن من النظر عبر النوافذ حين حطت الطائرة على المهبط ثم توقفت. كان في استقبالنا مسؤول من وزارة الخارجية، إلى جانب عدد من العسكريين المسلحين بالبنادق. وبعد أن استمعنا إلى الإيجاز الأمني، وسجلنا زمر الدم، وجهزنا بالخوذ والستر الواقية، ركبنا حوامتين من طراز بلاك هوك وتوجهنا إلى المنطقة الخضراء، محلقيين على ارتفاع منخفض فوق أميال ممتدة من الحقول الطينية الجرداء في

معظمها، تقطعها طرقا ضيقة وتلوح فيها مزارع صغيرة من أشجار النخيل وملاجئ إسمنتية خاوية على ما يبدو، ودمر بعضها بالجرافات. في نهاية المطاف ظهرت بغداد، على شكل دائرة كبيرة بلون الرمال، ونهر دجلة يخترق مركزها. حتى من الجو، بدت المدينة مهترئة ومدمرة. وحركة المرور في الشوارع متقطعة — مع أن أطباق استقبال البث الفضائي منتشرة على جميع السطوح تقريبا، إلى جانب خدمة الهاتف النقال التي روج لها المسؤولون الأمريكيون كأحد نجاحات إعادة الإعمار.

كان من المقرر أن أقضي يوما ونصف اليوم في العراق، في المنطقة الخضراء على الأغلب، وهي منطقة مركزية في بغداد عرضها عشرة أميال، كانت مقرا لحكومة صدام حسين، لكنها تخضع الآن للسيطرة الأمريكية بعد أن أحيطت تخومها بالأسوار وسيجت بالأسلاك الشائكة. أوجز لنا فريق إعادة الإعمار صعوبة صيانة شبكة الكهرباء وحماية إنتاج النفط من هجمات المتمردين التخريبية؛ ووصف ضباط المخابرات التهديد المتنامي للمليشيات الطائفية واختراقها لقوات الأمن العراقية. وفيما بعد، التقينا بأعضاء الهيئة الانتخابية العراقية، الذين تحدثوا بحماس عن النسبة المرتفعة للمشاركة في الانتخابات التي أجريت منذ مدة قريبة، واستمعنا طوال ساعة إلى السفير الأمريكي زلمي خليل زاد، وهو رجل محنك أنيق في عينيه نظرة سأم من العالم، يشرح السياسة المكوكية الدقيقة التي يمارسها الآن، بهدف جمع الفصائل الشيعية والسنية والكردية معا لتشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على العمل.

بعد الظهر حظينا بفرصة تناول الغداء مع بعض الجنود في قاعة طعام ضخمة بجانب بركة سباحة في أحد قصور صدام السابقة. كانوا خليطا من القوات النظامية، والاحتياطيين، ووحدات الحرس الوطني، من مدن كبيرة وبلدات صغيرة، من السود والبيض واللاتين، والعديد منهم في فترة الواجب الثانية أو الثالثة. تحدثوا بفخر واعتزاز عن المنجزات التي حققتها وحداتهم — بناء المدارس، حماية منشآت الكهرباء، قيادة الجنود العراقيين المدربين حديثا في الدوريات، الحفاظ على خطوط التموين والإمداد للمناطق النائية في البلاد. مرة بعد أخرى، طرح علي

السؤال ذاته: لماذا لا تذكر الصحف الأمريكية سوى عمليات التفجير والقتل؟ هنالك تقدم حدث، كما أصروا بإلحاح - يجب علي إبلاغ الأمريكيين في أرض الوطن أن عملهم لم يكن عبثيا .

كان من السهل عند الحديث مع هؤلاء الرجال والنساء، فهم ما يشعرون به من إحباط، فكل الأمريكيين الذين قابلتهم في العراق، عسكريين أو مدنيين، أثاروا في نفسي، بولائهم وإخلاصهم ودأبهم، بمهارتهم، باعترافهم الصريح بالأخطاء التي ارتكبت في الماضي وحسب، بل بصعوبات المهمة الملقة على عاتقهم في المستقبل. وفي الحقيقة، فإن المشروع في العراق برمته ينبئ عن براعة وإبداع الأمريكيين، وثروتهم، ودرايتهم التقنية؛ عند الوقوف داخل المنطقة الخضراء، أو في أي من قواعد العمليات الكبرى في العراق والكويت، لا يستطيع المرء إلا أن يعجب بقدره حكومتنا على إنشاء مدن كاملة ضمن مناطق معادية، ومجتمعات محلية مستقلة وقائمة بذاتها بكل ما تحتاجه من خدمات وصرف صحي وخطوط كمبيوتر وشبكات لاسلكية وملاعب كرة سلة وأكشاك لبيع البوظة. أكثر من ذلك، يتذكر المرء تلك السمعة الفريدة للتفاؤل الأمريكي التي تتمظهر في كل مكان - غياب الشك والريبة في الآخرين على الرغم من الخطر المحدق، والتضحيات المقدمة، والنكسات والكبوات، والإصرار على أن أفعالنا وأعمالنا ستؤدي في نهاية المطاف إلى حياة أفضل لأمة لا نكاد نعرف عن شعبها شيئا .

ومع ذلك، ذكرتني ثلاثة حوارات أجريتها خلال الزيارة بمدى دونكيشوتية جهودنا المبذولة في العراق - الرمال المتحركة التي نبنى عليها البيت، على الرغم من الدماء والأموال وأصدق النيات. الحوار الأول جرى في الأمسية التي عقد فيها وفدنا مؤتمرا صحفيا أمام مجموعة من المراسلين الأجانب في بغداد. بعد جلسة الأسئلة والأجوبة، طلبت من المراسلين البقاء لإجراء حوار غير رسمي وليس للنشر. قلت لهم إنني مهتم بمعرفة ما يجري خارج أسوار المنطقة الخضراء. وافقوا بكل سرور على الطلب، لكنهم أصروا على وجوب ألا تزيد المدة عن خمس وأربعين دقيقة - فالوقت متأخر، وهم يتجنبون مثل معظم سكان بغداد الخروج إلى الشارع بعد الغروب.

كانوا جماعة من المراسلين الشباب الذين تراوحت أعمارهم بين العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، ويبدو من مظهرهم ولباسهم كأنهم من طلاب الجامعات. لكن وجوههم أبدت أمارات القلق والإجهاد والضغط التي يتعرضون لها - فبحلول ذلك الوقت قتل ستون صحفياً في العراق. وفي الحقيقة، اعتذروا في البداية عن تشتت انتباههم؛ فقد تلقوا للتو خبراً مفاده أن زميلتهم جيل كارول، مراسلة صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، قد اختطف، ووجد سائقها مقتولاً على جانب أحد الطرقات. وجميعهم الآن يحاولون معرفة مكانها. مثل هذا العنف لم يكن أمراً غير عادي في بغداد في هذه الأيام، كما قالوا، مع أن العراقيين يتحملون العبء الأكبر منه. فقد انتشر القتال بين الشيعة والسنة، وأصبح أكثر عشوائية وتخويفاً وترهيباً، وأقل قابلية للفهم. ولم يعتقد أي منهم أن الانتخابات ستؤدي إلى تحسن مهم في الوضع الأمني. سألتهم: هل يظنون أن الانسحاب الأمريكي سيخفف حدة التوترات؟ متوقفاً أن يردوا بالإيجاب. لكنهم هزوا رؤوسهم.

قال أحد المراسلين: «أعتقد جازماً أن البلاد ستتهار وتنزلق إلى حرب أهلية بحلول أسابيع. ويسقط ضحيتها مئة ألف أو مئتا ألف. نحن نمثل العامل الوحيد الذي يربط أجزاء هذا المكان معاً».

في تلك الليلة، رافق وفدنا السفير خليل زاد إلى مأدبة عشاء أقامها الرئيس العراقي المؤقت جلال الطالباني. كانت الإجراءات الأمنية مشددة حين اخترق موكبنا متاهة من المتاريس والحواجز خارج المنطقة الخضراء؛ واصطف الجنود الأمريكيون على طول طريقنا، في حين طلب منا ارتداء الخوذات والستر الواقية خلال الرحلة.

بعد عشر دقائق وصلنا إلى فيلاً كبيرة حيث استقبلنا الرئيس وعدد من أعضاء الحكومة العراقية المؤقتة. كانوا جميعاً رجال ضخام الأجسام في الخمسينيات أو الستينيات من العمر، رسموا ابتسامات عريضة لكن عيونهم لم تعبر عن أي مشاعر. ميزت بينهم أحد الوزراء - أحمد جليبي، الزعيم الشيعي ورئيس المؤتمر الوطني العراقي، الذي تلقى تعليمه في الغرب، وقيل إنه زود أجهزة المخابرات الأمريكية وصناع سياسة بوش ببعض المعلومات قبل الحرب اعتمد عليها قرار الغزو - معلومات

تلقت جماعة الجلبلي مقابلها ملايين الدولارات، وتبين أنها مزورة ومزيفة ومضللة. ومنذ ذلك الحين، خسر الجلبلي حظوة رعايته الأمريكيين؛ وثمة تقارير تشير إلى أنه سرب معلومات أمريكية سرية إلى الإيرانيين، وأن الأردن أصدر مذكرة باعتقاله بعد أن أدين غيابيا بوحدة وثلاثين تهمة تتعلق بالاختلاس والسرقة وإساءة استخدام أموال المدوعين، والمضاربة بالعملات. لكن بدا أنه نجح في الإفلات من ذلك كله؛ كان يرتدي بزة أنيقة وتصحبه ابنته، وهو يشغل الآن منصب الوزير المكلف بشؤون النفط في الحكومة المؤقتة.

لم أتكلم كثيرا مع الجلبلي خلال العشاء. فقد جلست بجانب وزير المالية السابق. بدا مؤثرا، وعارفا بالاقتصاد العراقي، وحاجته إلى تحسين مستوى الشفافية وتعزيز إطاره القانوني ليجتذب الاستثمار الأجنبي. في نهاية الأمسية، ذكرت انطباعي الإيجابي أمام أحد موظفي السفارة.

فقال: «إنه ذكي بلا شك. فهو واحد من زعماء حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، الذي يهيمن على وزارة الداخلية، المسيطرة على قوات الشرطة. والشرطة.. تعاني مشكلات اختراق الميليشيات لصفوفها. هنالك اتهامات بأنها تختطف الزعماء السنة، فتظهر جثثهم في صباح اليوم التالي..» تلاشى صوت الموظف تدريجيا وهز كتفيه استخفافا: «نحن نتعامل مع ما هو قائم»

وجدت صعوبة في النوم تلك الليلة؛ فشاهدت مباراة على التلفزيون بثت على الهواء مباشرة في القصر الذي خصص ذات يوم لصدام وضيوفه. كتمت صوت التلفزيون عدة مرات لأسمع أصوات قذائف الهاون تخرق الصمت. في صبيحة اليوم التالي ركبت الحوامة إلى قاعدة مشاة البحرية في الفلوجة، في الجزء الغربي المقفر من العراق المسمى محافظة الأنبار. جرت في الأنبار التي يهيمن عليها السنة أعنف العمليات الحربية ضد المتمردين، وبدا الجو العام في القاعدة أكثر كآبة منه في المنطقة الخضراء؛ في اليوم السابق، قتل خمسة من المارينز بواسطة عبوة ناسفة وضعت على جانب الطريق وبطلقات الأسلحة الخفيفة. بدا الجنود أغرارا بل مراهقين، ومعظمهم في أوائل العشرينيات من العمر.

الجنرال المسؤول عن المعسكر رتب لقاء يوجز فيه الأوضاع هنا، واستمعنا إلى كبار الضباط يشرحون المعضلة المأزقية التي تواجه القوات الأمريكية: مع تحسن القدرات، يعتقل الأمريكيون مزيدا من قادة المتمردين كل يوم، لكن مثل عصابات الشوارع في شيكاغو، يبدو أن كل قائد يعتقل يحل مكانه اثنان. الوضع الاقتصادي، لا مجرد السياسة، هو الذي يغذي التمرد - الحكومة المركزية أهملت الأنبار والبطالة بلغت 70% بين الذكور.

قال أحد الضباط: «مقابل دولارين أو ثلاثة يمكن أن تقنع صبيا بزرع قنبلة. هذا المبلغ كبير هنا»

عند نهاية الإيجاز، خيم ضباب خفيف فتأخرت الرحلة إلى كركوك. أثناء الانتظار، تجول مساعدي المسؤول عن السياسة الخارجية، مارك ليبرت، في المكان وتبادل الحديث مع أحد كبار ضباط الوحدة، في حين كنت أتحدث مع رائد مسؤول عن إستراتيجية محاربة التمرد في المنطقة. كان رجلا ناعم الكلام، قصير القامة، يلبس نظارة؛ ويسهل تخيله مدرس رياضيات في إحدى الثانويات. في الحقيقة، تبين أنه أمضى عدة سنوات في الفيليبين عضوا في فيلق السلام قبل انضمامه إلى مشاة البحرية. العديد من الدروس التي تعلمها هناك بحاجة إلى تطبيقها عسكريا في العراق، كما قال لي. ليس لديه عدد كاف من الذين يتحدثون العربية لبناء الثقة مع السكان المحليين. نحن بحاجة إلى تحسين حساسيتنا الثقافية داخل القوات المسلحة الأمريكية، وتوطيد علاقات طويلة الأمد مع الزعماء المحليين، ورفد قوات الأمن بفرق إعادة البناء، بحيث يمكن للعراقيين رؤية منافع ملموسة ومتعينة من الجهود الأمريكية. ذلك كله سيتطلب وقتا، كما قال، لكن بمقدوره منذ الآن رؤية تغييرات نحو الأفضل وذلك مع تبني العسكريين هذه الممارسات في شتى أنحاء البلاد.

أشار الضابط المرافق إلى أن الحوامة مستعدة للإقلاع. تمنيت للرائد حظا سعيدا واتجهت نحو العربية. جلس مارك بجانبني، فسألته عما علمه من حديثه مع الضابط.

«سألته عما نحتاج إليه برأيه للتعامل مع الوضع على أفضل وجه»

«وماذا قال؟»

«الانسحاب»

قصة تورط أمريكا في العراق سوف تخضع للتحليل والجدل على مدى السنين القادمة — في الحقيقة، ما تزال القصة تكتب الآن. في هذه اللحظة، تدهور الوضع هناك إلى حد اندلاع حرب أهلية محدودة على ما يبدو، وفي حين أعتقد أن للأمريكيين جميعاً، بغض النظر عن آرائهم حول قرار الغزو، مصلحة في الخروج بنتيجة مقبولة في العراق، ولا يمكنني القول بصدق إنني متفائل بالاحتمالات على المدى القريب.

أعرف في هذه المرحلة أن السياسة — حسابات أولئك الرجال (الذين تناولت الطعام معهم) بكل ما يتمتعون به من صلابة وبعد عن العواطف المفرطة — لا استخدام القوة الأمريكية هي التي تقرر ما يحدث في العراق. أعتقد أيضاً أن أهدافنا الإستراتيجية في هذه المرحلة يجب أن تحدد جيداً: تحقيق نوع من الاستقرار في العراق، ضمان ألا يكون الذين يمسكون بزمام السلطة في العراق معادين للولايات المتحدة، منع العراق من أن يصبح قاعدة للأنشطة الإرهابية. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، أعتقد أن من مصلحة الأمريكيين والعراقيين البدء بعمليات انسحاب مرحلية للقوات الأمريكية بحلول نهاية عام 2006، مع أن مدى سرعة استكمال تحقيق الانسحاب مسألة لا تحسم بالحكم المسبق بل تعتمد على سلسلة من أفضل التخمينات والتقديرات — فيما يتعلق بقدرة الحكومة العراقية على الوفاء بالحد الأساس من متطلبات الأمن والخدمات لشعبها، والدرجة التي يؤدي فيها وجودنا إلى تحفيز وتقوية التمرد، واحتمالات الانزلاق إلى أتون حرب أهلية شاملة في حالة الانسحاب. وحين يقترح ضباط مشاة البحرية الذين تمرسوا في القتال الانسحاب في حين يشير علينا المراسلون الأجانب المتشككون بالبقاء، يصعب العثور على أجوبة سهلة.

ومع ذلك، ليس من المبكر جداً استخلاص النتائج من الأعمال التي قمنا بها في العراق. فما واجهناه من صعوبات لم يكن نتيجة التنفيذ السيئ فقط. فهي تعبر عن فشل في المفهوم والفهم والإدراك أيضاً. والحقيقة أن الولايات المتحدة، بعد قرابة

خمس سنوات من الحادي عشر من سبتمبر، وخمسة عشر عاما من انهيار الاتحاد السوفييتي، ما تزال تفتقر إلى سياسة أمن وطنية متسقة. وبدلا من الاعتماد على مبادئ هادية، أصدرنا على ما يبدو سلسلة من القرارات المحددة لغرض معين، أفرزت نتائج مريبة وخداعة. لماذا غزونا العراق، وليس كوريا الشمالية أو بورما؟ لماذا تدخلنا في البوسنة ولم نتدخل في دارفور؟ هل أهدأنا في إيران هي تغيير النظام، أم تفكيك القدرات النووية الإيرانية، أم منع انتشار الأسلحة النووية، أم جميعها معا؟ هل نحن ملتزمون استخدام القوة كلما ظهر نظام استبدادي يهرب شعبه - وفي هذه الحالة، كم سنبقى في البلد المعني لضمان تجذر الديمقراطية؟ كيف نتعامل مع بلدان مثل الصين التي تجري عملية تحرير اقتصادي لا سياسي؟ هل نعمل عبر الأمم المتحدة على القضايا كافة أم حين تكون الأمم المتحدة مستعدة لتصديق القرارات التي اتخذناها فقط؟

ربما يكون لدى أحد المسؤولين داخل البيت الأبيض إجابات واضحة عن هذه الأسئلة، لكن حلفاءنا - وأعداءنا أيضا - لا يعرفون بالتأكيد هذه الأجوبة. والأهم أن الشعب الأمريكي لا يعرفها أيضا. وفي غياب إستراتيجية يعبر عنها بوضوح ويؤيدها عامة الأمريكيين ويفهمها العالم، سوف تفتقر أمريكا إلى الشرعية - والقوة في نهاية المطاف - التي تحتاجها لجعل العالم مكانا أكثر أمنا من وضعه اليوم. نحن بحاجة إلى إطار منقح للسياسة الخارجية يضاها في الجرأة والمدى سياسات هاري ترومان في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية - إطار يتصدى للتحديات ويتعامل مع الفرص المتاحة في الألفية الجديدة، إطار يرشد استخدامنا للقوة ويعبر عن أعماق مثلنا العليا والتزاماتنا.

لا أدعي أنني أحمل هذه الإستراتيجية الجليلة العظيمة في جيبتي. لكنني أعرف ما أوّمن به، وسأقترح بضعة أشياء يجب أن يتمكن الشعب الأمريكي من الاتفاق عليها، وتكون نقاط انطلاق لإجماع جديد.

بادئ ذي بدء، يجب أن نفهم أن أي عودة إلى سياسة الانعزال - أو مقاربة للسياسة الخارجية تنكر الحاجة في بعض المناسبات إلى إرسال ونشر الجنود الأمريكيين - لن

تتجح. الدافع إلى الانسحاب من العالم ما يزال تيارا قويا تحت السطح لدى الحزبين كليهما، خصوصا حين تكون الخسائر الأمريكية في الأرواح على المحك. بعد أن سُحلت جثث الجنود الأمريكيين وجرت في شوارع مقديشو عام 1993 مثلا، اتهم الجمهوريون الرئيس كلينتون بتبديد وإرسال القوات الأمريكية في مهمات سيئة التخطيط والتنفيذ؛ وبسبب التجربة في الصومال تعهد المرشح جورج بوش في انتخابات 2000 بعدم إهدار الموارد العسكرية الأمريكية على عمليات «بناء الأمم» من المفهوم أن تؤدي أعمال وتصرفات إدارة بوش في العراق إلى ردود أفعال أشد قوة. فوفقا لاستطلاع أجراه مركز بيول للأبحاث، تبين أنه بعد مرور خمس سنوات على هجمات سبتمبر، استنتج 46% من الأمريكيين أن على الولايات المتحدة «أن تهتم بشؤونها الخاصة وتمتنع عن التدخل دوليا وتدع البلدان الأخرى تختار سبيلها بنفسها»

ردة الفعل كانت حادة على نحو خاص بين الليبراليين، الذين شاهدوا في العراق تكرارا للأخطاء التي ارتكبتها أمريكا في فيتنام. الإحباط في العراق والأساليب التكتيكية المثيرة للجدل والتساؤل التي استخدمتها الإدارة لإثبات حجتها لصالح الحرب، دفعت الكثيرين من أصحاب التوجهات اليسارية حتى إلى التقليل من خطر الإرهابيين وانتشار الأسلحة النووية؛ ووفقا لاستطلاع أجري في كانون الثاني/يناير 2005، كان الذين وصفوا أنفسهم بأنهم محافظون أكثر ميلا بنسبة 29 نقطة من الليبراليين إلى عدّ تدمير القاعدة واحدا من أهم أهدافهم في السياسة الخارجية، وأكثر ميلا بنسبة 26 نقطة إلى ذكر منع الدول أو الجماعات المعادية من حيازة أسلحة نووية. أما أهم ثلاثة أهداف للسياسة الخارجية في رأي الليبراليين فهي سحب الجنود من العراق ووقف انتشار الإيدز والعمل بتعاون أكبر من الحلفاء.

الأهداف التي فضلها الليبراليون جديدة بالاهتمام. لكن من الصعب أن تكون سياسة متسقة للأمن القومي. ومن المفيد أن نتذكر أن أسامة بن لادن ليس هوشي منه\*، وأن التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة اليوم حقيقية ومتعددة ويمكن أن

\* (1890-1969): زعيم فيتنامي وأول رئيس لفيتنام (1954-1969). ألحق هوشي منه هزيمة مذلة بالجيش الفرنسي في حرب الهند الصينية (1946-1954)، ثم قاد نضال الشعب الفيتنامي (في الشمال) ليهزم الولايات المتحدة وحكومتها العميلة في جنوب فيتنام. توفّي قبل توحيد البلاد عام 1976. (م)

تكون مدمرة. لكن سياساتنا زادت الطين بلة، وحتى لو انسحبنا من العراق غدا ستظل الولايات المتحدة مستهدفة، نظرا لموقعها المهيمن في النظام الدولي القائم. وبالطبع، سيخطئ المحافظون بالقدر نفسه إذا ظنوا أننا نستطيع ببساطة إزالة «الأشرا» من الوجود ثم نترك العالم يدافع عن نفسه. فالعولمة تجعل اقتصادنا وصحتنا وأمننا رهائن للأحداث التي تجري في الطرف الآخر من العالم. ولا توجد أمة أخرى على الأرض تتمتع بقدرة أكبر على صياغة ذلك النظام العالمي، أو بناء الإجماع على مجموعة جديدة من القواعد والأنظمة الدولية التي توسع مناطق الحرية والسلامة الشخصية والرفاهية الاقتصادية. شئنا أم أبينا، إذا أردنا أن نجعل أمريكا أكثر أمانا وأمانا، علينا أن نساعد في جعل العالم أكثر أمانا وأمانا.

الأمر الثاني الذي نحتاج إلى تمييزه وإدراكه هو أن البيئة الأمنية التي نواجهها اليوم تختلف اختلافا جوهريا عن تلك التي وجدت قبل خمسين أو خمسة وعشرين أو حتى عشرة أعوام. حين جلس ترومان واتشسون وكينان ومارشال لتصميم بنية نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان إطارهم المرجعي التناضس بين القوى العظمى الذي هيمن على القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. في ذلك العالم، أتت أخطر التهديدات التي واجهت أمريكا من الدول التوسعية، مثل ألمانيا النازية أو الاتحاد السوفييتي، التي كانت قادرة على نشر جيوش جرارة واستخدام ترسانات قوية لغزو الأراضي والمناطق المهمة، وتقييد قدرتنا على الوصول إلى الموارد الحيوية، وإملاء شروط عالم التجارة.

ذلك العالم لم يعد موجودا. فاندماج ألمانيا واليابان في النظام العالمي القائم على الديمقراطيات الليبرالية واقتصادات السوق الحر ألغى تهديد صراعات القوى الكبرى داخل العالم الحر. وظهور الأسلحة النووية «والدمار المتبادل الأكيد» جعل أخطار الحرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي احتمالا بعيدا جدا حتى قبل سقوط جدار برلين. اليوم تلتزم أقوى دول العالم (ومنها الصين إلى حد بعيد ومتزايد) — والأهم، الغالبية الساحقة من الشعوب التي تعيش في هذه الدول — مجموعة مشتركة من القواعد الدولية الناظمة للتجارة، والسياسة الاقتصادية،

والحل القانوني والديبلوماسي للنزاعات، حتى إن كانت لا تلتزم على نطاق واسع أفكار الحرية ومفاهيم الديمقراطية داخل حدودها.

إذن، يأتي التهديد المتنامي أساسا من تلك الأجزاء من العالم التي تقع على هوامش وأطراف الاقتصاد العالمي حيث لم تتجذر «قواعد الطريق» العالمية – أجزاء تشمل الدول الضعيفة أو الفاشلة، والحكم الاعتباطي، والفساد، والعنف المزمّن؛ مناطق غالبية سكانها الساحقة من الفقراء، والأميين، والمهمشين والمبعدين عن شبكة المعلومات العالمية؛ أماكن يخاف فيها الحكام من أن ترخي العولة قبضتهم المحكمة على السلطة، أو تضعف الثقافات التقليدية، أو تحل محل المؤسسات المحلية.

في الماضي، انتشر إدراك مفاده أن بمقدور أمريكا تجاهل الدول والأفراد في هذه المناطق المنعزلة والمعزولة دون أن يتأثر أمنها وسلامتها. إذ تستطيع مثل هذه الدول (والأفراد) أن تعادي نظرنا إلى العالم، وتؤمّم الشركات والمصالح الأمريكية، وتسبب ارتفاعا حادا في أسعار السلع، وتدور في فلك السوفييت أو الشيوعيين الصينيين، أو حتى تهاجم السفارات الأمريكية أو العسكريين الأمريكيين في الخارج – لكنها لن تستطيع مهاجمتنا في عقر دارنا حيث نعيش. أحداث الحادي عشر من سبتمبر أظهرت بطلان هذا الاعتقاد، فالصلة الرابطة نفسها التي تجمع العالم معا على نحو متزايد قد مكنت وقوت عزيمة الراغبين في تمزيق العالم إربا إربا. والشبكات الإرهابية تستطيع نشر عقائدها بطرفة عين؛ يمكنها أن تستهدف أضعف حلقات النظام الاقتصادي العالمي، وهي تعرف أن أي هجوم على لندن أو طوكيو ستردد أصداؤه الزلزالية في نيويورك أو هونغ كونغ؛ والأسلحة والتقانة التي كانت ذات يوم حكرا على الدول – الأمم يمكن شراؤها الآن من السوق السوداء، أو تحميل مخططاتها وتصاميمها من الإنترنت؛ وحرية سفر الأفراد ونقل البضائع عبر الحدود، شريان حياة الاقتصاد العالمي، يمكن استغلالها لغايات إجرامية.

إذا لم تعد الأمم – الدول تحتكر أعمال العنف الجماعية؛ وإذا انخفض احتمال أن تشن هذه الدول – الأمم هجوما مباشرا علينا، لأن لها «عنوانا» ثابتا ونستطيع أن نرد عليها بقوة؛ وإذا كانت التهديدات المتنامية والمتعاضمة عابرة للحدود – الشبكات

الإرهابية التي تنوي صد أو تعطيل قوى العولمة، أو جائحات الأمراض المحتملة مثل أنفلونزا الطيور، أو التغييرات الكارثية في مناخ الأرض - فكيف إذن نكيف إستراتيجية أمننا القومي للتصدي لها؟

في البداية، يجب أن يعبر إنفاقنا الدفاعي وبنية القوة لمؤسستنا العسكرية عن الواقع الجديد. فمنذ بدء الحرب الباردة، تكفلت قدرتنا على ردع الدول المعادية بحماية كل بلد التزم القواعد والمعايير الدولية. وبقدرة أساطيلنا التي تمخر بحار ومحيطات العالم، استطعنا الحفاظ على خطوط الملاحه مفتوحة وآمنة. ومظلتنا النووية هي التي وفرت الوقاية والحماية لأوروبا واليابان وأنقذتهما من دخول سباق التسلح خلال الحرب الباردة، وهذا ما دفع معظم البلدان - حتى وقت قريب، على الأقل - إلى الاستنتاج بأن امتلاك الأسلحة النووية لا يستحق العناء والجهد. وطالما احتفظت روسيا والصين بقوات عسكرية ضخمة ولم تتخلص من غريزة ممارسة النفوذ - وطالما رغبت حفنة من الدول المارقة في مهاجمة الدول الأخرى ذات السيادة، مثلما هاجم صدام الكويت عام 1990 - ستأتي أوقات توجب علينا لعب دور «الشريف» المكلف بحفظ الأمن والقانون في العالم. هذا لن يتغير ويجب ألا يتغير.

من ناحية أخرى، حان الوقت للاعتراف بأن ميزانية الدفاع وبنية القوة المصممتين أساسا لمواجهة احتمال نشوب حرب عالمية ثالثة، لم يعد لهما معنى منطقي على الصعيد الإستراتيجي. فقد بلغت الميزانية العسكرية والدفاعية الأمريكية 522 مليار دولار عام 2005 - أي تجاوزت إنفاق الدول الثلاثين التالية مجتمعة على الدفاع. الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة يفوق الناتج الإجمالي في أكبر اقتصادين في العالم وأسرعهما نموا - الصين والهند - مجتمعين. نحن بحاجة إلى الحفاظ على وضعية قوة إستراتيجية تتيح لنا مواجهة تهديدات دول مارقة، مثل كوريا الشمالية وإيران، وتحديات دول منافسة محتملة مثل الصين. ونظرا لاستنزاف قواتنا بعد الحربين في العراق وأفغانستان، سوف نحتاج على الأرجح إلى ميزانية أعلى نوعا ما في المستقبل القريب لاستعادة الجاهزية واستبدال المعدات.

لكن أشد التحديات تعقيدا لن يكون التفوق على الصين فقط (مثلما أن أكبر تحد مع الصين لن يكون عسكريا بل اقتصاديا). الأرجح أن يشمل ذلك التحدي نشر جنودنا على الأرض في مناطق معادية أو لا تخضع لسلطة حكومة حيث يهيمن الإرهابيون وتزدهر شبكاتهم. وهذا يتطلب توازنا أكثر ذكاء بين ما ننفقه على المعدات التقنية المتقدمة وما ننفقه على جنودنا. ويعني أيضا تنامي حجم قواتنا المسلحة للحفاظ على برامج معقولة لتبديل القوات، والحفاظ على الجنود مجهزين بالشكل المناسب، وتدريبهم على اللغة المعنية، وإعادة الإعمار، وجمع المعلومات الاستخبارية، ومهارات حفظ السلام والأمن التي سيحتاجون إليها للنجاح في المهمات التي تزداد صعوبة وتعقيدا باطراد.

لكن إحداث تغيير في تكوين مؤسستنا العسكرية لن يكون كافيا. فمن أجل مغالبة التهديدات اللامتكافئة التي سنواجهها في المستقبل - من الشبكات الإرهابية والدول القليلة التي تدعمها - ستكون البنية التركيبية لقواتنا المسلحة أقل أهمية في نهاية المطاف من كيفية تقرير استخدام هذه القوات. لقد كسبت الولايات المتحدة الحرب الباردة لا لمجرد أنها تفوقت في العتاد على الاتحاد السوفيتي، بل لأن القيم الأمريكية تفوقت في محكمة الرأي العام الدولي، الذي شمل حتى أولئك الذين يعيشون داخل الأنظمة الشيوعية. يصدق ذلك بشكل أكبر على الصراع ضد الإرهاب المرتكز على الإسلام، حيث لن يكون مجرد حملة عسكرية بل معركة لكسب الرأي العام في العالم الإسلامي، والدول الحليفة، وداخل الولايات المتحدة. يعرف أسامة بن لادن حقيقة أنه لن يستطيع إلحاق الهزيمة بالولايات المتحدة أو إضعاف قدرتها عبر حرب تقليدية. وما يستطيع هو وحلفاؤه عمله هو جعلها تشعر بألم يكفي لاستفزاز ردة فعل من النوع الذي رأيناه في العراق - غزو أمريكي أخرج ودمر وطأش انتهاك سيادة بلد إسلامي، فحضر بدوره عمليات تمرد واسعة اعتمدت على الشعور الديني والكرامة الوطنية، وهذا حتم بدوره أيضا احتلالا طويلا وصعبا، أدى إلى تزايد أعداد القتلى من الجنود الأمريكيين والسكان المدنيين المحليين. لا ريب في أن ذلك كله يهيج المشاعر المعادية لأمريكا لدى المسلمين، ويزيد قدرة الإرهابيين على حشد وتجنيد المتطوعين، ويحفز

عامّة الأمريكيين لا لوضع الحرب موضع المساءلة والتشكيك فقط بل السياسات التي تعرض صورتنا أمام العالم الإسلامي في المقام الأول.

تلك هي الخطة لكسب الحرب من كهف في الجبال النائية، ونحن نلتزم، حتى الآن على الأقل، بالسيناريو الموضوع لنا. في سبيل تغييره، نحن بحاجة لنتيقن أن أي ممارسة للقوة العسكرية الأمريكية سوف تساعد على تحقيق أهدافها العريضة لا على عرقلتها: إضعاف القدرة التدميرية والتخريبية المحتملة للشبكات الإرهابية وكسب هذه المعركة العالمية على الأفكار.

ما الذي يعنيه ذلك على الصعيد العملي؟ يجب أن نبدأ من المقدمة المنطقية التي تؤكد أن الولايات المتحدة، مثل جميع الدول ذات السيادة، لها حق، من جانب واحد، في الدفاع عن نفسها ضد الهجوم. وبذلك، تعد الحملة التي شنتها الولايات المتحدة لتدمير معسكرات القاعدة وإزاحة نظام طالبان الذي يؤويها مبررة كلياً - بل عدتها حتى معظم البلدان الإسلامية حملة مشروعة. قد يكون من الأفضل الحصول على دعم حلفائنا في مثل هذه الحملات العسكرية، لكن سلامتنا وأمننا لا يمكن أن يصبحا رهينة للرغبة في الحصول على إجماع دولي؛ فإذا اضطررنا لأداء المهمة وحدنا، فإن الشعب الأمريكي سيكون مستعداً لدفع أي ثمن وتحمل أي عبء لحماية وطننا.

أستطيع تقديم الحجة أيضاً على أن من حقنا اللجوء إلى عمل عسكري أحادي الجانب للقضاء على أي تهديد وشيك لأمننا - طالما يأتي ذلك التهديد الوشيك من دولة أو جماعة أو فرد على استعداد لمهاجمة أهداف أمريكية (أو أهداف في بلدان حليفة تجمعها بالولايات المتحدة اتفاقات دفاعية متبادلة)، أو من عدو امتلك أو سيمتلك الوسائل للقيام بذلك في المستقبل القريب. هذا المعيار ينطبق على القاعدة، ويمكننا، وعلينا، اللجوء إلى الضربات الاستباقية ضدها كلما استطعنا إلى ذلك سبيلاً. لكن العراق تحت حكم صدام لم يكن يستوفي هذا المعيار، ولذلك كان غزونا خطأً إستراتيجياً. فإذا أردنا أن نتصرف بأسلوب أحادي، فمن الأفضل أن تكون أهدافنا مشروعة وأخلاقية.

لكن حالما نتجاوز إطار الأمور المتعلقة بالدفاع عن النفس، أعتقد أن من مصلحتنا الإستراتيجية دوماً التصرف بأسلوب جماعي لا أحادي حين نستخدم القوة في أي مكان من العالم. لا أعني بذلك أن يعترض مجلس الأمن الدولي - الهيئة التي كثيراً ما بدت مجمدة خلال حقبة الحرب الباردة بسبب بنيتها التركيبية وأنظمتها - على قراراتنا وأفعالنا. ولا أقصد أن نجمع بريطانيا وتوغو معنا ثم نتصرف كما يحلو لنا. إن العمل بأسلوب جماعي يعني أن نفعل ما فعله جورج بوش الأب وفريقه في حرب الخليج الأولى - أي الانخراط في عمل ديبلوماسي شاق للحصول على دعم معظم دول العالم لما نفعله، وتيقن أن أعمالنا تخدم هدف تعزيز الاعتراف بالمعايير الدولية.

لماذا يجب أن نتصرف بهذه الطريقة؟ لأنه لا يوجد أحد يستفيد من التزام القوانين والقواعد مثلنا. ولا يمكننا أن نكسب مزيداً من الملتزمين بها إذا تصرفنا وكأنها تنطبق على الجميع ما عدنا. فحين تضبط القوة العظمى الوحيدة في العالم جماع قوتها وتلتزم معايير السلوك التي حظيت بالموافقة الدولية، فإنها تبعث برسالة مفادها أن هذه القواعد والأنظمة تستحق أن نتبعها، وتحرم الإرهابيين والحكام المستبدين من الحجة القائلة إنها مجرد أدوات تستخدمها الإمبريالية الأمريكية.

إن الحصول على موافقة واقتناع العالم يتيح للولايات المتحدة أيضاً حمل عبء أخف ثقلاً حين يكون العمل العسكري ضرورياً ويعزز فرص النجاح. ونظراً لميزانيات الدفاع المتواضعة نسبياً لمعظم حلفائنا، فإن تقاسم العبء العسكري قد يكون مجرد وهم في بعض الحالات، لكن في البلقان وأفغانستان، تحمل شركاؤنا في حلف الناتو بالفعل حصتهم من الأخطار والتكاليف. وفيما يتعلق بأنماط الصراعات التي يرجح أن نجد أنفسنا في خضمها، ستكون العملية العسكرية الأولية أقل تعقيداً وتكلفة من العمل الذي يليها - تدريب قوات الشرطة المحلية، واستعادة خدمات شبكات الماء والكهرباء، وبناء نظام قضائي فاعل، وتعزيز ورعاية وسائل الإعلام المستقلة، وإنشاء بنية تحتية للصحة العمومية، والتخطيط للانتخابات. يمكن للحلفاء المساعدة في تحمل التكاليف وتوفير الخبرة لهذه الجهود الحاسمة في أهميتها، مثلما فعلوا في البلقان وأفغانستان، لكنهم سيكونون أكثر رغبة واستعداداً إذا اكتسبت أعمالنا دعماً دولياً في البداية. فالشرعية هي «مضاعف القوة» حسب التعبير العسكري.

على القدر ذاته من الأهمية، تجربنا العملية المجهدة والمرهقة لبناء التحالفات على الإصغاء إلى وجهات نظر الآخرين ومن ثم التفكير قبل القفز. حين لا نكون في حالة الدفاع عن النفس أمام تهديد وشيك ومباشر، سوف نحظى غالباً بفائدة الوقت؛ وتصبح قوتنا العسكرية مجرد أداة من أدوات عديدة (رغم أنها مهمة إلى حد استثنائي) للتأثير في الأحداث وتعزيز مصالحنا في العالم - مصالحنا في الحفاظ على إتاحة مصادر الطاقة الرئيسة، والمحافظة على استقرار الأسواق المالية، واحترام الحدود الدولية، ومنع عمليات الإبادة الجماعية. وفي المسعى لحماية هذه المصالح، علينا الانخراط في تحليل واقعي/ عملي لتكاليف وأرباح استخدام القوة مقارنة بأدوات التأثير الأخرى الموجودة في حوزتنا.

هل يستحق الحصول على نفط رخيص الثمن دفع تكاليف الحرب من دماء ومال؟ هل يؤدي تدخلنا العسكري في نزاع اثني معين إلى تسوية سياسة دائمة أم إلى التزام غير محدد المدة من جانب القوات الأمريكية؟ هل يمكن حل النزاع مع بلد ما دبلوماسياً أم عبر سلسلة منسقة من العقوبات؟ إذا كنا نأمل بكسب معركة الأفكار الواسعة، يجب أن يدخل الرأي العام العالمي في هذه الحسبة. وفي حين قد نشعر بالإحباط وخيبة الأمل بسبب المواقف المعادية لأمريكا أحياناً من جانب الحلفاء الغربيين، الذين يرتعون في حمايتنا، أو سماع خطب في الجمعية العامة للأمم المتحدة مصممة للإبهام والتشويش أو تشتيت الانتباه، أو تبرير العطالة والامتناع عن فعل شيء، فإن من المحتمل أن تكمن تحت الخطابة البلاغية وجهة نظر يمكن أن تبين الوضع على حقيقته وتساعدنا على اتخاذ قرارات إستراتيجية أكثر صواباً.

أخيراً، عبر إشراك حلفائنا، نمنحهم ملكية مشتركة للعمل الصعب والمنهجي والحيوي، والتعاوني بالضرورة، الذي يهدف إلى القضاء على قدرة الإرهابيين على إلحاق الأذى بنا. هذا العمل يشمل تفكيك الشبكات المالية الإرهابية وتقاسم المعلومات الاستخبارية لمطاردة المشتبه في انتمائهم إلى المنظمات الإرهابية، والتسلل إلى خلاياهم؛ لا يمكن تبرير إخفاقنا المستمر في تنسيق جمع المعلومات الاستخبارية بطريقة فاعلة، حتى بين مختلف الوكالات والأجهزة الأمريكية، إضافة إلى افتقارنا

المتواصل إلى قدرة استخبارية بشرية مؤثرة. والأهم أننا نحتاج إلى رص الصفوف لإبعاد أسلحة الدمار الشامل عن أيدي الإرهابيين.

من أفضل الأمثلة على مثل هذا التعاون العمل الرائد الذي قام به السيناتور الجمهوري ديك لوغار (إنديانا) والسيناتور الديمقراطي السابق سام نان (جورجيا) في التسعينيات، بعد أن فهما الحاجة إلى رعاية وتعزيز التحالفات قبل اندلاع الأزمات، وطبقا هذا الفهم على مشكلة انتشار الأسلحة النووية المحفوفة بالخطر. أما المقدمة المنطقية لما أصبح يعرف ببرنامج نان - لوغار فهي بسيطة: بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، لم يعد أكبر تهديد يدهم الولايات المتحدة يأتي من ضربة أولى يأمر بها غورباتشوف أو يلتسين (بغض النظر عن شنها بطريق الخطأ)، بل انتقال المواد والدراية النووية إلى أيدي الإرهابيين والدول المارقة، وهي نتيجة محتملة لانتهيار الاقتصاد الروسي، والفساد المستشري في المؤسسة العسكرية، وفقر العلماء الروس، ومنظومات الأمن والتحكم التي بلغت حالة يتعذر إصلاحها. ووفقا للبرنامج، وفرت أمريكا بشكل أساس الموارد الضرورية لإصلاح وترميم هذه المنظومات، وثبت أنه واحد من أهم الاستثمارات التي قمنا بها لحماية أنفسنا من الكارثة، على الرغم من أنه سبب بعض الانزعاج للذين تعودوا التفكير بأسلوب الحرب الباردة.

في آب/ أغسطس 2005، سافرت مع السيناتور لوغار لمشاهدة بعض من نتائج أعماله. كانت تلك رحلتي الأولى إلى روسيا وأوكرانيا، وما كنت لأحظى بدليل أفضل من ديك، الرجل اللطيف الذي يتمتع بلباقة بدنية لافتة مع أنه في الثالثة والسبعين من العمر، وصاحب الأسلوب الرزين والهادئ، والابتسامة المميزة التي خدمته جيدا خلال اللقاءات الطويلة التي كثيرا ما جمعتنا مع المسؤولين الأجانب. قمنا معا بزيارة المنشآت النووية في ساراتوف، حيث أشار الجنرالات الروس بكل فخر واعتزاز إلى أنظمة الأمن والتسوير الجديدة التي استكملت منذ مدة قريبة؛ وبعد ذلك دعونا إلى مائدة غداء. في بيرم، حيث يجري تفكيك الصواريخ التكتيكية (من طراز اس اس 24 و اس اس 25)، تجولنا في مركز إطلاق الصواريخ الضخمة الصقيلة البالغ طول كل منها ثمانية أقدام، التي وضعت الآن بأمان في مخازنها، لكنها كانت ذات يوم موجهة إلى مدن أوروبا.

وفي حي سكني هادئ في كييف، قمنا بجولة في النسخة الأوكرانية لمركز مكافحة الأمراض، وهو بناء متواضع مكون من ثلاث طبقات بدا كمختبر علمي في مدرسة ثانوية. خلال الجولة، وبعد فتح النوافذ بسبب عدم وجود أجهزة تكييف، شاهدنا شرائط معدنية موضوعة على عضادات الباب لمنع الفئران من الدخول، ثم وقفنا أمام ثلاثة صغرة لا يحميها سوى قفل مختوم. فتحت امرأة في منتصف العمر ترتدي معطف المختبرات الأبيض وقتاعا طبيا واقيا باب الثلجة وسحبت بضعة أنابيب اختبار، ولوحت بها قرب وجهي وقالت شيئا باللغة الأوكرانية.

شرح المترجم ما قالت مشيرا إلى الأنبوب في يدها اليمنى: «هذه جراثيم الجمره الخبيثة. أما هذا (الذي تحمله باليسرى) فيحوي جراثيم الطاعون» نظرت إلى الورا فرأيت لوغار يقف خلفي عند نهاية الغرفة.

سألته، وأنا أترجع نحوه: «ألا تريد أن تأخذ نظرة عن قرب يا ديك؟»

قال مبتسما: «يكفيني النظر من هنا»

مرت لحظات خلال رحلاتنا ذكرتنا بأيام الحرب الباردة. في مطار بيرم، مثلا، احتجزنا ضابط مسؤول في أوائل العشرينيات من العمر مدة ثلاث ساعات لأننا لم نسمح له بتفتيش طائرتنا، فأمطر مساعدونا السفارة الأمريكية ووزارة الشؤون الخارجية الروسية في موسكو بوابل من الاتصالات الهاتفية. ومع ذلك فإن معظم ما سمعناه وشاهدناه - متجر كالفن كلاين وصالة عرض مازاراتي في مركز الساحة الحمراء للتسوق؛ مواكب السيارات التي يقودها رجال أشداء يرتدون بذات لا تناسب مقاساتهم، ربما كانوا يندفعون لفتح الأبواب لمسؤولي الكرملين ذات يوم، لكنهم أصبحوا الآن من مرافقي الشخصيات البارزة في طبقة النخبة من المليارديرات؛ جماعات من المراهقين بالقمصان القطنية الخفيفة وسراويل الجينز يتبادلون السجائر ويستمعون إلى الموسيقى من أجهزة (iPods) وهم يتجولون في شوارع كييف الأنيقة المشجرة - أكد عملية التكامل الاقتصادي، إن لم يكن السياسي، التي لا يمكن عكسها بين الشرق والغرب.

كان ذلك كله جزءاً من السبب، كما استشعرت، وراء الاستقبال الحار الذي تلقيناه أنا ولوغار في هذه المنشآت العسكرية المختلفة. فحضورنا لم يعد بالمال لأنظمة الأمن والتسوير والمراقبة فقط؛ بل أكد للرجال والنساء العاملين فيها أنهم يتمتعون بالأهمية حتى الآن. لقد عملوا طيلة حياتهم في مهنتهم وتفوقوا في أدائها وتلقوا التكريم على إتيان أدوات الحرب. والآن، وجدوا أنفسهم يشرفون على بقايا وأطلال الماضي، وتكاد مؤسساتهم تفقد الصلة بأمم غيرت شعوبها بؤرة اهتمامها وأدارت لهم ظهرها.

من المؤكد أن ذلك هو الشعور السائد في دونتسك، البلدة الصناعية في الجزء الجنوبي الشرقي من أوكرانيا، حيث توقفنا لزيارة منشأة أقيمت لتدمير الأسلحة التقليدية. المنشأة متوارية في مكان محمي من البلاد، ولا يمكن الوصول إليها إلا عبر سلسلة من الطرق الضيقة التي تقطعها قطعان الماعز بين الحين والآخر. قادنا المدير، وهو رجل مليء الجسم مشرق الوجه ذكرني بالمشرف على سجن شيكاغو، عبر سلسلة من الأبنية المعتمة الشبيهة بالمستودعات المتهاكة والمتداعية، حيث يقوم العمال بتفكيك تشكيلة متنوعة من الألغام الأرضية وذخائر الدبابات، في حين تجمعت أغلفة القذائف على شكل أكوام بارتفاع الكتف. قال المدير إنهم بحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة، لأن أوكرانيا تفتقر إلى المال الكافي للتعامل مع جميع هذه الأسلحة الباقية من الحرب الباردة وأفغانستان - بالوتيرة التي يسيرون عليها، قد يحتاج تأمين تفكيك ونزع هذه الأسلحة زهاء ستين سنة. في هذه الأثناء، ستبقى الأسلحة مبعثرة في مختلف أرجاء البلاد، في أكواخ متهاكة غير مغلقة بأقفال آمنة، ويمكن أن تنتقل منها الذخيرة والمواد الشديدة الانفجار والصواريخ المضادة للطائرات التي تحمل على الكتف، إلى أمراء الحرب في الصومال ومقاتلي التاميل في سريلانكا والمتمردين في العراق لتصبح أدوات دمار في أيديهم.

دخلت مجموعتنا مبنى آخر، حيث تضع النساء أقتعة طبية ويقفن أمام طاولة لنزع مادة الهيكسوجين (مادة متفجرة تستخدم في الأعمال الحربية) من مختلف أنواع الذخائر ووضعها في أكياس. في غرفة أخرى، التقيت برجلين يدخانان قرب مرجل قديم يئز، وينفضان الرماد في مجرور مفتوح ملآن بمياه آسنة برتقالية اللون.

أحد أعضاء الفريق دعاني لمشاهدة ملصق مصفر اللون على الجدار، قيل لنا إنه من بقايا الحرب في أفغانستان: فيه تعليمات عن طريقة إخفاء المتفجرات في الدمى التي تترك في القرى فيأخذها الأطفال الأبرياء إلى بيوتهم.

شهادة دامغة على جنون البشر، كما فكرت آنذاك.

سجل يوثق كيف تدمر الإمبراطوريات ذاتها بذاتها.

ثمة بعد أخير للسياسة الخارجية الأمريكية يجب مناقشته - جانب أقل ارتباطا بتفادي الحرب من تشجيع السلم. في السنة التي ولدت فيها، ذكر الرئيس كنيدي في خطاب تنصيبه: «نتعهد لتلك الشعوب المقيمة في الأكواخ والقرى التي تمثل نصف سكان العالم، وتكافح لكسر قيود البؤس الكاسح، نتعهد ببذل قصارى جهدنا لمساعدتهم على مساعدة أنفسهم، مهما طال الزمن - لأن الشيوعيين قد يفعلون ذلك، ولا لأننا نسعى لكسب أصواتهم، بل لأن ذلك حق وصواب. فإذا لم يتمكن مجتمع حر من مساعدة الفقراء الذين يمثلون الأغلبية، فلن يتمكن من إنقاذ الأغنياء الذين يمثلون الأقلية» بعد خمسة وأربعين عاما، ما يزال ذاك البؤس الكاسح موجودا. وإذا أردنا الوفاء بوعد كنيدي - وخدمة مصالحنا الأمنية على المدى البعيد - علينا تجاوز مجرد الاستخدام الحصيف للقوة العسكرية. علينا رصف سياساتنا بالمساعدة على تقليص مجالات انعدام الأمن والأمان والفقر والعنف في شتى أنحاء العالم، وإعطاء مزيد من الشعوب الحق في المشاركة في النظام الذي خدمنا جيدا.

وبالطبع، هنالك من يعارض وينتقد المقدمة المنطقية التي انطلق منها: أي نظام عالمي مشيد وفقا للنموذج الأمريكي يمكن أن يقلل البؤس في البلدان الفقيرة. فبرأي هؤلاء المنتقدين، تعد فكرة أمريكا عما يجب أن يكون عليه النظام الدولي - التجارة الحرة، الأسواق المفتوحة، التدفق غير المقيد للمعلومات، حكم القانون، الانتخابات الديمقراطية... إلخ - مجرد تعبير عن الإمبريالية الأمريكية، مصمم لاستغلال العمالة الرخيصة والموارد الطبيعية في البلدان الأخرى، وتلويث الثقافات غير الغربية بعمدوى المعتقدات المنحطة والفسادة. فبدلا من الامتثال للقواعد والأنظمة الأمريكية،

كما تقول الحجة، يجب على البلدان الأخرى مقاومة مساعي أمريكا لتوسيع هيمنتها؛ واتباع سبيلها الخاص للتنمية والتطور، بقيادة الزعماء الشعبويين من أصحاب الميول اليسارية مثل الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز، أو العودة إلى المبادئ الأكثر تقليدية للتنظيم الاجتماعي، مثل الشريعة الإسلامية.

لا أرفض آراء هؤلاء النقاد دون تفكير وتمحيص. فعلى الرغم من كل شيء، صممت النظام الدولي الراهن أمريكا وشركاؤها الغربيون؛ فهو يمثل أسلوبنا في العمل - معاييرنا، ومقاييسنا، ودولارنا، وحقوقنا الفكرية، وثقافتنا الشعبوية - الذي تكيف معه العالم طوال السنوات الخمسين الماضية. فإذا أفرز النظام الدولي على وجه العموم ازدهارا عظيما في أكثر بلدان العالم تقدما، فإنه خلف بلدانا كثيرة وراءه - وتلك حقيقة كثيرا ما تجاهلها صناع السياسة الغربيون، بل جعلوا الوضع أسوأ في بعض الأحيان.

لكن في نهاية المطاف، أعتقد أن المنتقدين يخطئون عند الظن بأن فقراء العالم يستفيدون من رفض مثل السوق الحر والديمقراطية الليبرالية. وعندما يأتي ناشطو حقوق الإنسان من مختلف البلدان إلى مكثبي ويتحدثون عن تعرضهم للسجن أو التعذيب بسبب معتقداتهم، لا يتصرفون بوصفهم عملاء لأمريكا. وحين يشتكى ابن عمي في كينيا من استحالة العثور على عمل إلا إذا دفع رشوة إلى أحد المسؤولين في الحزب الحاكم، لا نستطيع اتهامه بأن الأفكار الغربية غسلت دماغه. فمن الذي يشك في أن معظم الناس في كوريا الشمالية سيفضلون العيش في كوريا الجنوبية لو سئحت لهم الفرصة، أو أن العديد من الناس في كوبا لن يحاولوا الإقامة في ميامي؟

لا يحب أي شخص، من أي ثقافة كانت، أن يستأسد عليه أحد، أو يعيش في حالة من الخوف بسبب اختلاف أفكاره، أو يعاني الفقر أو الجوع، أو يحيا في ظل نظام اقتصادي يحرمه دائما من جني ثمار كده وجهده. لربما يعاني نظام السوق الحر والديمقراطية الليبرالية السائد حالياً في معظم بلدان العالم المتقدم عيوباً ونواقص ومثالب؛ ولربما يعبر غالبا عن مصالح الأقوياء لا الضعفاء. لكنه يخضع باستمرار للتغيير والتحسين - وفي هذا الانفتاح على التغيير بالضبط تمنح

الديمقراطيات الليبرالية المرتكزة على السوق الفرص للناس في شتى أنحاء العالم لتحسين أوضاعهم الحياتية.

إذن، التحدي الذي يواجهنا هو ضمان أن تدفع سياسات الولايات المتحدة النظام الدولي نحو مزيد من المساواة والعدالة والازدهار - وأن تخدم القواعد التي نروجها مصالحتنا ومصالح البلدان التي تكافح وتعاني. وحين نفعل ذلك، يجب أن نتذكر بضعة مبادئ أساسية. أولاً، يجب أن نشكك بنيات أولئك الذين يعتقدون أن بمقدورنا وحدنا دون معين تحرير الشعوب الأخرى من نير الطغيان. أوافق جورج بوش حين أعلن في خطاب القسم لولايتيه الثانية وجود رغبة عالمية شمولية في التحرر. لكن ليس في التاريخ سوى أمثلة معدودة على نجاح فرض الحرية على الآخرين عبر التدخل الخارجي. ففي كل حركة اجتماعية ناجحة ظهرت في القرن الماضي، من حملة غاندي ضد الحكم البريطاني إلى حركة تضامن في بولندا إلى الحركة المناهضة للنظام العنصري في جنوب أفريقيا، كانت الديمقراطية نتيجة لليقظة الداخلية.

يمكننا أن نلهم وندعو الشعوب الأخرى لتوكيد حرياتها؛ ونستطيع استخدام المنتديات والاتفاقيات الدولية لوضع معايير يتبعها الآخرون؛ وتقديم التمويل للديمقراطيات الوليدة للمساعدة على مأسسة أنظمة انتخابية نزيهة، وتدريب الصحفيين المستقلين، وغرس قيم المشاركة المدنية؛ والتكلم باسم الزعماء المحليين الذين تنتهك حقوقهم؛ وممارسة الضغوط الاقتصادية والديبلوماسية على الحكام الذين يكررون انتهاك حقوق شعوبهم.

لكن حين نسعى إلى فرض الديمقراطية بالمدافع، أو تمويل الأحزاب التي تعد سياستها مماثلة لواشنطن، أو الوقوع تحت نفوذ وتأثير منفيين ومعارضين مثل أحمد جليبي، الذي لا تحظى مطامحه بأي دعم محلي مميز، فإننا نعرض أنفسنا للفشل والإخفاق. نحن نساعد الأنظمة القمعية على تصوير الناشطين الديمقراطيين كأدوات للقوى الأجنبية، ونعيق احتمال بروز ديمقراطية حقيقية تنشأ وترعرع محلياً.

ثمة لازمة منطقية لذلك تتمثل في أن الحرية تعني أكثر من مجرد الانتخابات. في عام 1941، قال فرانكلين روزفلت إنه يتطلع إلى عالم مؤسس على أربع حريات جوهرية: حرية الكلام، وحرية العبادة، والحرية من إفسار الحاجة، والحرية من الخوف. أما تجربتنا الخاصة فتشير إلى أن الأخيرتين، الحرية من الحاجة والحرية من الخوف، هما شرطان مسبقان للباقيتين. إذ إن نصف سكان العالم، أي زهاء ثلاثة مليارات نسمة، يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، والانتخابات في نظرهم هي في أفضل الأحوال وسيلة لا غاية؛ نقطة انطلاق، لا خلاص أو انعقاد. هؤلاء الناس لا يهتمون بالانتخابات قدر اهتمامهم بالضروريات الأساسية التي نعدها سمات ومحددات للحياة الكريمة - الطعام، والمأوى، والكهرباء، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم، والقدرة على شق الطريق في الحياة دون تحمل الفساد أو العنف أو السلطة القراقوشية العشوائية. إذا أردنا كسب قلوب وعقول الناس في كاراكاس أو جاكرتا أو نيروبي أو طهران، لن يكون كافياً توزيع صناديق الاقتراع. علينا تيقن أن القواعد الدولية التي نروجها تعزز، ولا تعرقل، إحساس الناس بالأمان المادي والشخصي.

قد يتطلب ذلك منا النظر في المرأة. على سبيل المثال، تطالب الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المتقدمة باستمرار البلدان النامية بإلغاء الحواجز التجارية التي تحميها من المنافسة، حتى وإن كنا نصر بعناد على حماية أسواقنا من منافسة الصادرات التي يمكن أن تنتشل البلدان الفقيرة من وهدة الفقر. في غمرة حماسنا المحموم لحماية حقوق وبراءات اختراع شركات الأدوية الأمريكية، عرقلنا قدرة بلدان مثل البرازيل على إنتاج عقاقير معالجة الإيدز المحمية بالعلامة التجارية، التي يمكن أن تنقذ حياة الملايين. وبقيادة واشنطن، كرر صندوق النقد الدولي، الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية كصندوق يقدم القروض بوصفها الملجأ الأخير، إجبار البلدان وهي في خضم الأزمات المالية، مثل إندونيسيا، على إجراء تعديلات هيكلية مؤلمة (رفع معدلات الفائدة بحدة، وتخفيض الإنفاق الاجتماعي الحكومي، وإلغاء الدعم للصناعات الأساسية) سببت مشقة هائلة لشعبها - دواء مر يصعب حتى علينا نحن الأمريكيون تناوله.

هنالك فرع آخر للنظام المالي العالمي يمثله البنك الدولي، الذي اشتهر بتمويل المشروعات الضخمة والمكلفة التي تفيد المؤسسات الاستشارية الغنية والنخب المحلية النافذة، لكنها لا تفعل الكثير من أجل السواد الأعظم من المواطنين العاديين - مع أن هؤلاء هم الذين يدفعون الثمن عندما يحين موعد السداد. وفي الحقيقة، فإن البلدان التي تطورت بنجاح في ظل النظام الدولي الحالي، تجاهلت أحيانا وصفات واشنطن الاقتصادية الصارمة عبر حماية الصناعات الوليدة وممارسة سياسات صناعية جريئة. ومن المؤكد أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحاجة إلى الاعتراف بعدم وجود صيغة وحيدة وثابتة لتطوير وتنمية جميع بلدان العالم قاطبة.

ليس ثمة خطأ بالطبع في سياسة «مزج الحب والقسوة» حين يتعلق الأمر بتقديم المساعدات التنموية إلى البلدان الفقيرة. فالعديد منها يعاني عقبات تفرضها قوانين ملكية عتيقة، بل إقطاعية، وأنظمة مصرفية متخلفة؛ في الماضي، لم تؤد برامج المعونات الخارجية إلا إلى مزيد من المكاسب للنخب المحلية، لتخرج الأموال مرة أخرى إلى الحسابات الخاصة في المصارف السويسرية. وفي الحقيقة، ظلت سياسات المعونات الخارجية زمنا طويلا جداً تتجاهل الدور الحاسم الذي يلعبه حكم القانون ومبادئ الشفافية في تنمية وتطوير أي بلد. وفي حقبة تعتمد فيها التعاملات المالية الدولية على عقود موثوقة وواجبة التنفيذ، ربما نتوقع أن يؤدي الازدهار في النشاط التجاري العالمي إلى إصلاحات قانونية واسعة النطاق. لكن بعض البلدان، مثل الهند ونيجيريا والصين، وضعت في الحقيقة نظامين قانونيين - واحدا للأجانب والنخب، وآخر للمواطنين العاديين الذين يحاولون دخول معترك قطاع الأعمال.

أما فيما يتعلق ببلدان مثل الصومال أو سيراليون أو الكونغو، فهي لا تتبع أي قوانين على الإطلاق. حين أفكر أحيانا ببلايا أفريقيا - ملايين المصابين بالإيدز، المجاعات وجائحات القحط المستمرة، أنظمة الحكم الديكتاتورية، الفساد المستشري، وحشية حروب العصابات التي يخوضها فتية في الثانية عشرة من العمر مسلحون بالفؤوس وبنادق كلاشينكوف ولا يعرفون في الدنيا سوى الحرب - يجتاحني الشك واليأس. إلى أن أتذكر أن «الناموسية» الواقية من الملايا تكلف ثلاثة دولارات؛ وبرنامج الاختبار

الطوعي لفيروس العوز المناعي المكتسب في أوغندا حقق اختراقات مهمة فيما يتعلق بمعدل العدوى الجديدة بكلفة تتراوح بين 3 - 4 دولارات لكل اختبار؛ وأن انتباها متواضعا - على شكل استعراض دولي للقوة أو إنشاء مناطق حماية للمدنيين - ربما أوقف المذابح في رواندا؛ وحالات كانت عنيدة ومستعصية ذات يوم، مثل موزامبيق، حققت خطوات مهمة تجاه الإصلاح.

كان فرانكلين روزفلت على صواب بالتأكيد حين قال: «ربما نفخر كأمة بحقيقة أننا نتصف بالرحمة ورقة القلب؛ لكننا لا نستطيع أن نكون بلهاء» يجب ألا نتوقع مساعدة أفريقيا إذا ثبت أنها في نهاية المطاف غير راغبة في مساعدة نفسها. لكن ثمة نزعات واتجاهات إيجابية في أفريقيا كثيرا ما تكون مخفية بين طيات اليأس. الديمقراطية تنتشر. الاقتصادات تنمو في بلدان عديدة. نحن بحاجة إلى الارتكاز على ومضات الأمل هذه ومساعدة أولئك الزعماء والمواطنين المخلصين في شتى أنحاء القارة على بناء مستقبل أفضل يرغبون به، مثلنا، بإلحاح وإصرار.

فضلا عن ذلك كله، نحن نخدع أنفسنا حين نفكر أن «علينا تعلم مراقبة الآخرين يموتون بهدوء»، حسب تعبير أحد المعلقين، دون أن نتوقع التبعات والعواقب. الفوضى تولد الفوضى؛ والقسوة تجاه الآخرين تنزع إلى نشر الغلظة والقسوة بيننا. وإذا لم تكن المبادئ الأخلاقية كافية لنا لنتحرك حين تتفجر قارة من الداخل، فهناك بالتأكيد أسباب وجيهة تدفع الولايات المتحدة وحلفاءها إلى الاهتمام بالدول الفاشلة التي لا تسيطر على أراضيها، ولا تستطيع مكافحة الأوبئة، وتجتاحها الحروب الأهلية، وترتكب فيها الفظائع. في مثل هذا الوضع من غياب القانون استولى الطالبان على أفغانستان. وفي السودان، حيث تحدث اليوم الإبادة الجماعية البطيئة، أقام بن لان معسكرا طوال عدة سنوات. في بؤس أحياء الفقر سوف يظهر الفيروس القاتل التالي.

وبالطبع، لا يمكن توقع أن نعالج هذه المشكلات المروعة وحدنا، لا في أفريقيا ولا سواها. لهذا السبب، علينا قضاء مزيد من الوقت وإنفاق مزيد من المال في محاولة تعزيز قدرة المؤسسات الدولية بحيث تتمكن من القيام بجزء من هذا العمل عنا. بدلا

من ذلك، كنا نفعّل العكس. فقد ظل المحافظون في الولايات المتحدة طوال سنوات يستغلون كل فرصة سياسية متاحة لانتقاد الأمم المتحدة: نفاق القرارات التي تستهدف إدانة إسرائيل وحدها، الخطوة اللامعقولة والمحفوفة بالخطر المتمثلة في انتخاب دول مثل زيمبابوي وليبيا إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ثم العمولات الخفية التي أصابت بأفتها برنامج النفط مقابل الغذاء.

هذه الانتقادات صحيحة. فمقابل كل هيئة تؤدي وظيفتها بشكل فاعل في الأمم المتحدة، مثل اليونسيف، هنالك هيئات أخرى لا يزيد نشاطها عن عقد المؤتمرات، وإصدار التقارير، وتوفير المناصب الرسمية والمرتبات العالية لموظفين دوليين من الدرجة الثالثة. لكن هذه الإخفاقات ليست حجة لصالح تقليص إسهامنا ومشاركتنا في المنظمات الدولية، ولا ذريعة تبرر التصرف الأحادي الجانب من الولايات المتحدة. فكلما زادت فاعلية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في التعامل مع الحروب الأهلية والصراعات الطائفية، تقلص احتمال قيامنا بدور الشرطي الدولي لحراسة ومراقبة المناطق التي نريد أن نراها مستقرة. وكلما زادت مصداقية المعلومات التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تزايدت قدرتنا على حشد الحلفاء في مواجهة مساعي الدول المارقة لامتلاك الأسلحة النووية. وكلما تعاضمت قدرة منظمة الصحة العالمية، خف عبء مكافحة أنفلونزا الطيور في بلادنا. لا يوجد بلد آخر له مصلحة مثلنا في تعزيز وتقوية المؤسسات الدولية — لهذا السبب، مارسنا الضغط من أجل إنشائها في المقام الأول، ولهذا السبب نحتاج لأن نكون رواد تحسين أداؤها.

أخيراً، دعوني أقترح، لأولئك الذين أغضبهم احتمال العمل مع حلفائنا لمواجهة التحديات العالمية الضاغطة، مجالاً واحداً على الأقل يمكننا فيه التصرف بشكل أحادي وتحسين موقفنا في العالم — صقل وتكميل ديمقراطيتنا والتحول إلى نموذج يحتذى مثاله. حين نستمر في إنفاق مليارات الدولارات على منظومات تسليح مشكوك بقيمتها ونفعها، ونتردد في صرف المال لحماية المصانع الكيماوية المحفوفة بالخطر المحدق في المراكز الحضرية الكبرى، يصبح من الأصعب إقناع البلدان الأخرى بتأمين منشآت الطاقة النووية لديها. وحين نعتقل المشتبه فيهم دون محاكمة مدة غير محددة

أو نقلهم خلسة تحت جنح الظلام إلى بلدان نعلم أنهم سيتعرضون للتعذيب فيها، نضعف قدرتنا على ممارسة الضغط من أجل التزام حقوق الإنسان وحكم القانون في الأنظمة الديكتاتورية. حين لا نستطيع، نحن الذين نعيش في أغنى بلد على ظهر الأرض ونستهلك 25% من وقود العالم الأحفوري، رفع معايير كفاءة وترشيد استخدام الوقود حتى بنسبة ضئيلة بحيث نقلل من اعتمادنا على حقول النفط السعودية ونبطئ الاحتباس الحراري، يجب أن نتوقع مواجهة أوقات صعبة عند محاولة إقناع الصين بعدم التعامل مع موردين للنفط مثل إيران أو السودان - ويجب ألا نعتمد على مزيد من التعاون من جانبها للتصدي للمشكلات البيئية التي تدهم شواطئنا.

إن عدم الرغبة في اتخاذ الخيارات الصعبة والارتقاء إلى مستوى مثلنا العليا لا يؤدي إلى إضعاف مصداقية الولايات المتحدة في عيون العالم فقط، بل يضعف مصداقية الحكومة الأمريكية في نظر الشعب الأمريكي أيضا. في نهاية المطاف، فإن طريقة إدارة هذا المصدر الثمين - الشعب الأمريكي، ونظام الحكم الذاتي الذي ورثناه عن الآباء المؤسسين - هي التي تقرر نجاح أي سياسة خارجية. العالم الرابض هناك معقد ومحفوف بالخطر؛ وعملية إعادة تشكيله ستكون طويلة وصعبة، وسوف تتطلب بعض التضحيات. مثل هذه التضحيات ستكون ضرورية لأن الشعب الأمريكي يفهم جيدا الخيارات المتاحة أمامه؛ فقد ولد أصلا نتيجة الثقة في ديمقراطيتنا. فرانكلين روزفلت فهم ذلك حين قال بعد الهجوم على بيرل هاربر: «هذه الحكومة ستضع ثقتها في جلد وقوة احتمال الشعب الأمريكي» وكذلك فعل ترومان، حين عمل مع دين اتشسون على إنشاء لجنة لوضع خطة مارشال، مكونة من كبار المديرين التنفيذيين، والأكاديميين، وزعماء العمال، ورجال الدين، وغيرهم ممن يستطيعون ترويج الخطة في مختلف أرجاء البلاد. يبدو كأن ذلك عبء يجب على الزعماء الأمريكيين اعتبارها.

أنساءل أحيانا هل يقدر الناس في الحقيقة على التعلم من دروس التاريخ؟ - هل نتقدم من مرحلة إلى أخرى في مسار ارتقائي صاعد أم نسير في دورة مغلقة من الانتعاش والانكماش، والحرب والسلام، والصعود والهبوط؟. في الرحلة نفسها التي

زرت فيها بغداد، قضيت أسبوعا في إسرائيل والضفة الغربية، التقيت خلاله مسؤولين من الجانبين، ورسمت في ذهني خريطة موقع هذا النزاع. تحدثت مع يهود فقدوا آباءهم في المحرقة وأخوة في التفجيرات الانتحارية؛ وسمعت فلسطينيين يصفون ما يتعرضون له من إذلال ومهانة عند حواجز التفتيش وعن ذكرياتهم عن أرضهم السليبية. ركبت حوامة حلقت فوق الخط الفاصل بين الشعبين ووجدت نفسي عاجزا عن التمييز بين البلدات اليهودية والعربية. حيث بدت كلها مثل مخافر أمامية مكشوفة بين التلال الخضراء والجرداء. نظرت من موقع مشرف على القدس إلى المدينة القديمة، وقبة الصخرة، وحائط المبكى، وكنيسة القيامة، وفكرت بألبي سنة من الحروب التي شنت في هذه البقعة الصغيرة من الأرض، وتأملت مليا عبثية الاعتقاد بإمكانية حل هذا الصراع في عصر جيلنا الحالي، وقدرة أمريكا، على الرغم من قوتها الكاسحة، على تحديد مسار الأحداث في العالم.

لكني لم أتشبث كثيرا بمثل هذه الأفكار — فهي أفكار رجل عجوز. فمهما بلغت صعوبة المهمة، أعتقد أن من واجبنا الانخراط في جهود تحقيق السلام في الشرق الأوسط، لا لفائدة شعوب المنطقة فقط، بل من أجل أمن وسلامة أطفالنا أيضا.

ولربما لا يعتمد مصير العالم على الأحداث في ميادين المعارك وحسب؛ بل يرتكز أيضا على عملنا في تلك الأماكن الهادئة التي تطلب يد العون. أتذكر التقارير الإخبارية عن إعصار تسونامي الذي اجتاح شرق آسيا عام 2004 — بلدات الساحل الغربي من إندونيسيا التي سويت بالأرض وآلاف الضحايا الذين غرقوا في البحر. وكيف شاهدت في الأسابيع التالية بكل فخر واعتزاز الأمريكيين يرسلون معونات تجاوزت قيمتها مليار دولار، والسفن الحربية الأمريكية تنزل آلاف الجنود للمساعدة في توزيع المعونات وإعادة الإعمار. وفقا للتقارير الصحفية، قال 65% من الإندونيسيين الذين استطلعت آراؤهم إن هذه المعونات جعلتهم يتبنون وجهة نظر أكثر إيجابية عن الولايات المتحدة. لست ساذجا إلى درجة الاعتقاد أن واقعة واحدة في أعقاب كارثة يمكن أن تزيل عقودا من الشك والريبة.

لكنها مجرد بداية.